المعاهدة البريطانية– العثمانية مارس 1803م
بين النص والتطبيق
دراسة في جلاء القوات البريطانية عن مصر مارس 1803

أيمن أحمد محمد[1]
aymahed2003@yahoo.com

الملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة " **المعاهدة البريطانية– العثمانية مارس 1803م: بين النص والتطبيق" دراسة في جلاء القوات البريطانية عن مصر مارس 1803**وهذه المعاهدة عبارة عن وثيقة عبارة عن معاهدة غير معروفة وقِّعت وأُبرمت بين القوات الإنجليزية بقيادة الجنرال جون ستيوارت ممثلاً عن بريطانيا، وخورشيد باشا ممثلاً عن الدولة العثمانية، وهي مؤرخة في 4 مارس 1803م، كما أنها عبارة عن جزءين؛ الأول: وثيقة المعاهدة الأساسية الموقَّعة من الجنرال ستيوارت. أما الجزء الثاني: فهو الملحق التفسيري للمعاهدة الموقَّع من خورشيد باشا، وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها تعتمد وتستند على تلك الوثيقة المهمة التي تمثل بعض جوانب العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين إنجلترا والدولة العثمانية، والتي بمقتضاها تم إجلاء القوات البريطانية عن ممصر في 4 مارس 1803م وتتناول الدراسة السياق

1 أستاذ مساعد – قسم التاريخ والحضارة كلية الآداب جامعة السويس

التاريخي لهذه المعاهدة ، كما تتناول أيضاً وثيقة المعاهد بين النص والتطبيق وما ترتب عليها من أثار سياسية واقتصادية واجتماعية

Summery

Anglo-Ottoman Treaty of March 1803 AD

This research deals with the study of the treaty document concluded between Britain and the Ottoman Empire on March 4, 1803 AD:

“ Between Text and Application,” a document that is an unknown treaty signed and concluded between the English forces led by General John Stewart, representing Britain, and Khorshid Pasha, representing the Ottoman Empire. The first: the basic treaty document signed by General Stewart. As for the second part: it is the explanatory appendix to the treaty signed by Khurshid Pasha.

The importance of this study comes as it relies on and is based on that important document that represents some aspects of diplomatic and commercial relations between England and the Ottoman Empire, according to which the British forces were evacuated from Egypt on March 4, 1803 AD. And the consequent political, economic and social effects.&

مدخل:

جاءت القوات البريطانية إلى مصر في إطار الصراع الاستعماري الأنجلو– فرنسي على المنطقة وخاصة مصر، واستمرت تلك القوات في مصر حتى بعد جلاء الحملة الفرنسية عنها، لكنها تشبثت بالبقاء بحجة الوساطة بين العثمانيين والمماليك وإنهاء الصراع القائم بينهما، ولم ترحل القوات البريطانية عن مصر إلا في الرابع من شهر مارس 1803م؛ واللافت للنظر أن كل المصادر التاريخية لم تذكر سوى تاريخ جلاء البريطانيين عن مصر، دون الإشارة إلى أسباب هذا الجلاء، وهل كان ذلك نتيجة لمعاهدة ثنائية بين الطرفين أم لا؟ وما هو موقف الدولة العثمانية من ذلك؟

والحقيقة أن عثور الباحث على وثيقة نادرة ومهمة للغاية بين وثائق وسجلات محكمة الإسكندرية الشرعية قد يكشف لنا الغموض فيما يتعلق بجلاء القوات البريطانية عن مصر وإنهاء الاحتلال الأول لمصر عام 1803م، وهذه الوثيقة عبارة عن معاهدة غير معروفة وقِّعت وأُبرمت بين القوات الإنجليزية بقيادة الجنرال جون ستيوارت ممثلاً عن بريطانيا، وخورشيد باشا ممثلاً عن الدولة العثمانية، وهي مؤرخة بالعاشر من ذي القعدة 1217هـ الموافق 4 مارس 1803م، كما أنها عبارة عن جزءين؛ الأول: وثيقة المعاهدة الأساسية الموقَّعة من الجنرال ستيوارت. أما الجزء الثاني: فهو الملحق التفسيري للمعاهدة الموقَّع من خورشيد باشا .

وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها تعتمد وتستند على تلك الوثيقة المهمة التي

تمثل بعض جوانب العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين إنجلترا والدولة العثمانية، كما أن وثيقة المعاهدة هذه لم يشر إليها أحد حتى "الجبرتي" الذي كان معاصراً لتلك الفترة وشاهداً على أحداثها، ولم يشِرْ إليها على الرغم من ذكره لتاريخ جلاء القوات الإنجليزية عن مصر، كما أننا اطلعنا على المجلدين الأول والثاني للمعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بين الدولة العثمانية والدول الأوربية والمطبوع في باريس عام 1900م، والذي يتضمن جميع المعاهدات المبرمة بين الطرفين بين عامي 1789–1856م، ولم نجد لهذه المعاهدة ثمة إشارة واحدة ولا ذكراً أو أثراً لها، ويبدو أن هذه المعاهدة قد أبرمت سراًّ بين الطرفين، لذلك لم ترد أية إشارة عنها في كتابات الجبرتي أو في كتاب المعاهدات التي تحدثنا عنها؛ وربما كان الدفاع وراء ذلك سببين أولهما: أن الدولة العثمانية – ربما– رأت في الشروط الخمسة لهذه المعاهدة إجحافاً لها من الجانب الإنجليزي وتعدياً على سيادتها، لذلك جاء الملحق التفسيري للمعاهدة والذي سلمه خورشيد باشا للجنرال الإنجليزي ستيوارت خالياً من بعض الشروط الواردة في وثيقة المعاهدة، وثانيها: ربما كان وراء سرية تلك المعاهدة رغبة بريطانيا في عدم معرفة فرنسا بها .

وفي الإطار نفسه تأتي إشكالية الموضوع عما إذا كانت هذه المعاهدة جاءت كنتيجة للاتفاق الودي بين إنجلترا والدولة العثمانية عام 1799م، أم أن هذه المعاهدة جاءت كنتيجة لضغوط فرنسية لإجبار إنجلترا على الجلاء عن مصر؟ وهل كانت هذه المعاهدة بما تتضمنه من شروط تصب في مصلحة إنجلترا، وبالتالي تعتبر تمهيداً لتدخل إنجليزي آخر، وهل التزمت الدولة

العثمانية بكل ما جاء بالمعاهدة من شروط أم لا ؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات تتناول الدراسة موضوع ؛ وذلك من خلال ثلاثة محاور: يهتم الأول بتحليل السياق التاريخي المحيط بنص الوثيقة والأحداث التي ارتبطت بها، المتمثل في إلقاء الضوء على بداية الوجود الإنجليزي في مصر في إطار الصراع الاستعماري مع فرنسا بعد مجيء الحملة الفرنسية، وموقف إنجلترا من حالة الفوضى السياسية التي شهدتها مصر بعد رحيل الحملة الفرنسية. بينما يتناول المحور الثاني: المباحثات السياسية والدبلوماسية التي عقدت في باريس بين إنجلترا وفرنسا والتي انتهت بإقرار صلح إميان Amine، وأثر ذلك على العلاقات الأوربية العثمانية. بينما يتناول المحور الثالث: المفاوضات التي تمت بين خورشيد باشا والجنرال ستيوارت، ودراسة نص المعاهدة وما تضمنته من شروط، وتحليل ذلك بين النص والتطبيق، والنتائج التي تمخضت عنها.

أولاً– السياق التاريخي لوثيقة المعاهدة:

بداية، ينبغي أن نشير إلى أننا لا نستطيع دراسة نص وثيقة المعاهدة ومضمونها وما ترتب عليها بعد ذلك من نتائج إلا بعد تناول السياق التاريخي المحيط بنصها، ومن ثم إمكانية فهم الدوافع الحقيقية لمثل هذا النوع من المعاهدات؛ حيث إن المعاهدات والمهادنات لا تأتي عفواً ولا بدون مقدمات وأسباب، بل لا بد لها من دوافع تدفع إليها، وبواعث تحمل عليها ومن هذه البواعث ما يكون ضرورة لا مفر منه وظرفاً طارئًا لا محيد عنه ولا حيلة في

رده؛ تلك الدوافع والبواعث التي نعرض لها فيما يلي:

أ- الفرنسيون والإنجليز في مصر: "صراع المصالح":

في الواقع لا نستطيع تناول وتتبع مراحل الصراع الأنجلو – فرنسي لتحقيق مصالحها في مصر بمعزل عن تطور سياسة فرنسا وإنجلترا تجاه مصر؛ ففي عصر القنصلية[1] والإمبراطورية الأولى تسابقت فرنسا وإنجلترا واحدة تلو الأخرى من أجل الاستيلاء على مصر، وتنافست الدولتان لتحقيق هذا الهدف، فأنقذ هذا التنافس مصر من واقع غزو أجنبي، ويبدو أن السياسة الفرنسية كانت تسير تجاه مصر والدولة العثمانية بشكل إيجابي نحو تطوير العلاقات الدبلوماسية بينهما؛ وذلك في الوقت الذي كانت إنجلترا تفضل فوضى المماليك لكي تمنع استقرار السلطة العثمانية في حكم مصر، معتمدة في ذلك على نظام الامتيازات الأجنبية من خلف الستار[2].

ويمكن القول بأنه على الرغم من قلة عدد الجالية البريطانية في مصر خلال العصر العثماني إلا أنهم كانوا من الجاليات المهمة التي كان لها دور ملحوظ في النشاط التجاري[3]، ويرجع ذلك إلى الامتيازات الممنوحة من الدولة العثمانية إلى إنجلترا، والتي كانت بدايتها المعاهدة التي أبرمت بين ملك إنجلترا والسلطان مراد[4]، في منتصف عام 1585م عندما أصدر السلطان مراد براءة[5] تتضمن 22 بنداً تضم نفس الامتيازات التي منحت لفرنسا من تسهيلات لإقامة رعايا إنجلترا وامتيازات تتعلق بممارسة الرعايا البريطانيين لأنشطتهم التجارية بحرية في الولايات العثمانية ومنها مصر[6].

وعلى مستوى آخر استطاعت بريطانيا الحصول على عدة امتيازات لتجارها ورعاياها عندما أبرمت اتفاقًا مع علي بك الكبير عام 1771م بعد نجاحه في حملة الحجاز وتنظيمه لجمرك جدة تحت الإدارة المصرية؛ حيث منح البريطانيين بمقتضى هذه الامتيازات تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الإنجليزية وحماية التجار الإنجليز، وفي عام 1773م جدد ذلك الاتفاق محمد بك أبو الدهب بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 8%، ومنح التجار الإنجليز حق التجارة بين السويس والقاهرة وحمايتهم، وتأكدت هذه الاتفاقية مرة أخرى سنة 1775، وأطلق عليها اتفاقية هاستنجر – محمد بك، وتكونت من أربع عشرة مادة، التزم فيها حكام القاهرة بكفالة أمن البضائع الإنجليزية وتنظيم دفع الرسوم الجمركية وحرية التجارة لإنجلترا بين الهند ومصر عبر البحر الأحمر، وفي عام 1794م عقد قنصل إنجلترا في مصر معاهدة تجارية على غرار المعاهدات السابقة[7].

وفي هذا السياق امتلك البريطانيون السفن التجارية التي كانت تنقل البضائع والمسافرين من الإسكندرية إلى الموانئ العربية الواقعة على البحر المتوسط في الشمال الإفريقي ومنها إلى الإسكندرية مرة أخرى، وبوجه عام كان لهم تواجد ملموس في النشاط البحري، واللافت للنظر أنه على الرغم من المنافسة بين الإنجليز والفرنسيين حتى في أوقات الخلل السياسي في مصر؛ ولا سيما القرن الثامن عشر إلا أن العلاقات بين القنصلين الفرنسي والإنجليزي كانت طيبة[8].

ولا ريب أن الدولة العثمانية قد تعاملت مع الدولتين على المستوى الدبلوماسي والقنصلي معاملة طيبة؛ بناء على الاتفاقيات ومعاهدات الصداقة والامتيازات المبرمة بينها وبين الدولتين؛ حيث يتضح ذلك من الفرمان الصادر من ديوان مصر المؤرخ بالسابع والعشرين من شهر جمادى الأولى عام 1203هـ والموجه إلى مدينة الإسكندرية، والذي يتضمن معاملة جميع القناصل – بما فيهم القنصل الفرنسي والقنصل الإنجليزي وأتباعهم ورعاياهم وتجَّارهم – معاملة طيبة باعتبارهم أصدقاء وأحباباً للدولة العثمانية[9].

ويبدو أن الفرنسيين قد أنهوا مرحلة التنافس بينهم وبين الإنجليز فيما يتعلق بمصر؛ وذلك عندما وصل نابليون وقوات الحملة الفرنسية إلى مصر، لكن كانت الحملة الفرنسية على مصر مبرراً مشروعاً للوجود الإنجليزي في مصر في إطار الصراع الاستعماري على الشرق، ونظراً لأن إنجلترا كانت تمارس سيادة فعلية على البحر المتوسط، وفي الوقت نفسه استطاعت أن تبسط نفوذها على نقاط ارتكاز في البحر الأحمر لتراقب من خلالها الطرق المؤدية إلى شبه القارة الهندية[10]، الأمر الذي رأت إنجلترا من خلاله أن الوجود الفرنسي إنما يمثل لها خطورة على كل تلك المصالح التي تخصها في الشرق، ومن ثم رأت أنها إذا استطاعت إفشال المشروع الفرنسي في الشرق – والذي لا بد منه من وجهة النظر الإنجليزية – فسوف تستمر سيطرتها الفعلية على البحرين المتوسط والأحمر؛ لذلك قامت إنجلترا بعقد معاهدة تحالف مع تركيا في 5 يناير 1799م لتحقيق رغبتها في إخراج الفرنسيين من مصر وبالتالي إبطال مشروع بونابرت في الشرق؛ لذلك بدأت القوات الإنجليزية والعثمانية

في الإعداد للعمليات العسكرية ضد فرنسا عدوهما المشترك[11].

وبناءً على الاتفاق الإنجليزي – العثماني؛ استطاع الأسطول الإنجليزي بقيادة رالف إير كرومي في الثامن من مارس عام 1801م النزول على شاطئ أبي قير واشتبك مع الفرنسيين بقيادة الجنرال فريان، وقد أسفرت المعركة عن تقهقر القوات الإنجليزية بعد خسارتهم 4000 قتيل وجريح مقابل 650 جريحاً من القوات الفرنسية[12].

ولأن انجلترا كانت تطمع في أن تبسط نفوذها على مصر باعتبارها منطقة محورية بين مصالحها في البحرين المتوسط والأحمر فقد استطاعت أن تعيد الكَرَّة مرة أخرى فعاود الجيش الإنجليزي الهجوم مرة أخرى لكن هذه المرة بقيادة الجنرال هتشنسون Hutchinson[13] الذي استطاع أن يحتل بقواته البالغ عددها 6000 مقاتل مدينة الإسكندرية ورشيد ودمنهور[14] والتي كان ينتمي معظمها إلى إحدى الكتائب الإنجليزية القادمة من الهند؛ حيث استطاعت هذه الكتيبة أن تقيم معسكراً لها في الجيزة أمام القاهرة، وبذلك استطاعت من خلال تمركزها في هذه المنطقة السيطرة على كافة الأمور[15].

ويتضح لنا مما سبق أنه على الرغم من أن فرنسا قد أنهت في البداية الصراع الأنجلو– فرنسي بإرسال حملة عسكرية إلى مصر، إلا أن إنجلترا استطاعت في النهاية القضاء على المشروع الفرنسي نهائياً، واستمر الإنجليز في مصر بدلاً من الفرنسيين وتشبثوا بالبقاء في مصر وتحالفوا مع العثمانيين تارة ومع المماليك تارة أخرى حتى لا يعيد الفرنسيون الكرة مرة أخرى

ويعودوا إلى مصر.

ب-تحالف إنجليزي- عثماني: نحو مصالح مشتركة:

لقد أدت الحملة الفرنسية على مصر إلى تغيير طبيعة العلاقات القائمة بين بريطانيا والدولة العثمانية؛ حيث كانت هذه العلاقات في مجملها علاقات تجارية بحتة، فعلى الرغم من قلة عدد الجالية البريطانية في مصر بالمقارنة بالجاليات الأوربية الأخرى إلا أن دورهم التجاري ونشاطهم كان ملحوظًا عن باقي الجاليات الأخرى[16].

ومنذ منتصف القرن الثامن عشر حاول البريطانيون تدعيم وتوثيق علاقاتهم بالولايات العثمانية بشكل عام ومصر بشكل خاص وتحديداً في مجال النشاط التجاري، وبالتالي كانت سياسة بريطانيا نحو الدولة العثمانية تتجدد بالمصالح التجارية في أنحاء الدولة العثمانية، لكن بعد مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر أخذت هذه العلاقات بعداً سياسيًا آخر نحو مركز الصدارة بعد أن قامت الخارجية البريطانية بتعيين السفير البريطاني في الآستانة بدلا من شركة اللافنت التي كانت تقوم بهذه المهمة[17].

وفي الخامس من يناير 1799م، استطاعت إنجلترا عقد معاهدة أبرمت بينها وبين الدولة العثمانية؛ تلك المعاهدة التي اعتبرتها الدولة العثمانية اتفاقية تحالف مشترك لطرد الفرنسيين من مصر، إلا أن إنجلترا كان لها أطماع أخرى لذلك كانت المعاهدة من وجهة النظر الإنجليزية نوعًا من إضفاء الصبغة الشرعية على استمرار بقائها في مصر، وبهذه الاتفاقية ضمنت

إنجلترا وتركيا كل منهما للأخرى ممتلكاتها لفترة ثماني سنوات، فقد أعطت إنجلترا مثل هذا الضمان لتركيا لإقناع الشعب الإنجليزي بالعواقب الضارة لتفكيك أوصال الدولة العثمانية، ونظراً للعداء الذي يضمره البرلمان الإنجليزي لتركيا أبقت الحكومة الإنجليزية على سرية تلك المعاهدة[18].

فمن الناحية الشكلية التزمت إنجلترا بما جاء في المعاهدة فيما يتعلق بحماية وسلامة أملاك الدولة العثمانية[19]، لذلك عملت على إرضاء الباب العالي بشتى السبل، وذلك عندما قام سميث Sir Willam Smith[20] بهمة عالية على نجدة عكا والقضاء على ما استطاع القضاء عليه من السفن الفرنسية، لذلك خلع السردار الأكرم[21] خلعة سمورية[22] ثمينة لسميث وأهداه جواداً وصندوقا من الجواهر، وزار سميث القدس، كما كان وسيطًا بين العثمانيين والفرنسيين بشأن جلاء القوات الفرنسية عن مصر[23]، أما من الناحية الفعلية فقد استطاع اللورد إلجين Elgin[24] إضافة شرط ملحق بالاتفاقية السابق ذكرها ينص على "**أن القوات الإنجليزية لا ترحل من مصر إلا بعد استتباب الأمن**"[25]. إذن فالحكومة الإنجليزية لم تضع هذا الشرط عبثًا بل كان هذا الشرط يحوي في مضمونه نية إنجليزية ورغبة مبيتتين لاستمرار وجودها في مصر.

على أية حال استطاعت القوات الإنجليزية بالتعاون مع القوات العثمانية هزيمة الفرنسيين، ونجح تحالفهما معًا في طرد قوات الحملة الفرنسية من مصر، والغريب في الأمر أنه عندما دخلت القوات الإنجليزية مدينة

الإسكندرية، تم استقبال كبار الضباط الإنجليز من قبل المصريين والعثمانيين، حيث كان ذلك بمثابة مديح صريح وتعويض عما مر بالإنجليز من ظروف صعبة[26]، وسجل الجبرتي اعتقاده في ذلك في كتابه "مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس" بقوله: **"وإذا تأمل العاقل في هذه القضية يرى فيها أعظم الاعتبارات والكرامة لدين الإسلام حيث سخر الطائفة الذين هم أعداء الملة (الإنجليز) لدفع تلك الطائفة (الفرنسيين) ومساعدة المسلمين عليهم، وذلك مصداق الحديث الشريف وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر» فسبحان القادر الفعال، ولكن عيني الرجل الفاجر إنجليزياً كان أو فرنسياً انفتحتا واسعتين صوبَ مصر وما يجري في مصر، فلن يكون الأمر بعد 1216ه ما كان قبلها"** [27]، ويتضح لنا مما ذكره الجبرتي ؛ أنه على الرغم من رصد الجبرتي لابتهاج وفرحة المصريين إلا انه قد توقع أن مساعدة الإنجليز للعثمانيين لطرد الفرنسيين من مصر لم تكن أمراً عفوياً، ولكن الأطماع الإنجليزية في مصر كانت وراء ذلك.

وفي أول أكتوبر 1801م وقعت مقدمات الصلح في لندن وتعهدت بريطانيا بتقديم كافة المساعدات اللازمة على أساس إرجاع مصر إلى الباب العالي، وبالتالي ضمان أملاك تركيا وسلامة أراضيها كما كانت قبل الحرب مع قوات الحملة الفرنسية[28].

جـــ- فوضى سياسية ودهاء بريطاني:

لقد كان من المفترض أن رحيل الحملة الفرنسية عن مصر سوف يعيد

إليها حالة الهدوء والاستقرار، لكن حدث عكس ذلك؛ فقد أعقب خروج الفرنسيين من مصر فترة من الاضطراب السياسي والفوضى التي نشأت عن تنازع الحكم بين العثمانيين من جهة والمماليك من جهة أخرى، وأصبح على مسرح الأحداث السياسية والعسكرية في مصر ثلاث قوى متحاربة ومتصارعة على السلطة، وعلى من يستطيع السيطرة على زمام الأمور وهم المماليك والعثمانيون بالإضافة إلى الإنجليز، وبالتالي انحنت وسقطت مواثيق الاتحاد التي كانت تربط بين الإنجليز والعثمانيين والمماليك[29]، وأصبح حلفاء الأمس متصارعين، ونشب بينهم الخلاف بعد أن كانوا متحالفين من أجل العدو المشترك (الفرنسيين)؛ فقد اختلفوا فيما بينهم على تقسيم غنائم الانتصار.

فالمماليك كان موقفهم ضعيفًا نسبيًا مقارنة بالطرفين الآخرين، نظرًا لقلة عددهم نتيجة المعارك التي خاضوها مع الفرنسيين، وفي الوقت نفسه كانوا يطمعون بدورهم في استعادة البلاد بعد خروج الفرنسيين[30]، وكانوا لا يزالون يجادلون ويحاولون الاستقلال ويرغبون في عدم رجوع مصر إلى الباب العالي.

أما العثمانيون فقد حاولوا أن يستفيدوا من الظروف التي هيأتها لهم حملة نابليون ليحكموا مصر فعلاً لا اسماً[31]؛ لذلك تطلع الباب العالي إلى إعادة زمام الأمور في مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية مرة أخرى، لذلك استقر عزمها على محاربة المماليك والقضاء عليهم حتى لا ينازعوا العثمانيين السلطة في مصر، ومن ثم صدرت الأوامر من الباب العالي بعدم عودتهم

للحكم، وحاول الإنجليز اتخاذ المماليك ركائز لهم يعتمدون عليهم في الاحتفاظ بنفوذهم في المنطقة، كما رأى الجنرال الإنجليزي أنه من السهل المناورة معهم بدلاً من الوالي الذي أرسله الباب العالي بأوامر تحض على سيطرة العثمانيين على زمام الأمور في مصر[32]، لكن المماليك أظهروا له خوفهم من نوايا يوسف باشا ضيا الذي جاء إلى مصر لتنفيذ رغبة الباب العالي في القضاء على المماليك؛ ولأن إنجلترا كانت ترغب في الحفاظ عليهم ليكونوا حلفاء لها أقنعهم الجنرال الإنجليزي بضرورة طاعة الصدر الأعظم والقبطان باشا معللاً ذلك بأنهما قد يساعدانهم ضد الفرنسيين في حالة رغبة فرنسا في العودة مرة ثانية إلى مصر، وذلك بناء على الخطاب الذي أرسله الصدر الأعظم للجنرال الإنجليزي والذي يعرب فيه عن أن لديه أفضل النوايا وأحسنها للمماليك[33].

وعلى الرغم من طمأنة الصدر الأعظم للجنرال الإنجليزي فيما يتعلق بوضع المماليك في مصر، إلا أن الصدر الأعظم وقبطان باشا أخذا ينفذان نوايا البابا العالي بالقضاء على المماليك، وبدأ الاثنان بالتخطيط لاغتيال المماليك؛ وذلك عندما قام الصدر الأعظم بدعوة البكوات المماليك في يوم 22 أكتوبر ليحضروا إلى قصره بحجة أنه سيقرأ عليهم الفرمان الذي سيمنحهم المناصب والتشريفات ولكنه قام بإلقاء القبض عليهم[34]، وفي اليوم التالي دعا قبطان باشا عدداً من بكوات المماليك المرادية ومعهم أتباعهم من المماليك إلى زيارة معسكره في أبي قير للاتفاق معهم على إسناد السلطة لهم في القاهرة بدلا من إبراهيم بك وأنصاره[35]، وعندما انتقل المماليك على زورقين تجاه

بحيرة المعدية بالإسكندرية، فوجئ المماليك عند نزولهم بظهور سفينة مدفعية محملة بالجنود العثمانيين الذين سارعوا بإطلاق النار على البكوات المماليك وأتباعهم مما أسفر عن مقتل خمسة منهم في حين أصيب آخرون بجروح شديدة وحملوا الأسرى على سفينة قبطان باشا[36].

ومن الواضح أن ما فعله قبطان باشا قد آثار غضب الجنرال الإنجليزي هتشنسون الذي رأى أن هذا التصرف يخالف ما تعهد به الصدر الأعظم، وما تعهد هو به للمماليك قبل ذلك، مما دفعه إلى أن يحتج على قبطان باشا، معتبراً ذلك عملاً عدائيًا ضد الإنجليز أنفسهم[37]، وكادت هذه الواقعة أن تؤدي إلى صراع بين حليفي الأمس العثمانيين والإنجليز[38]، كما أعرب هتشنسون للقبطان باشا بأن ما فعله إهانة واضحة صريحة بكافة المقاييس لشرف الأمة الإنجليزية والجيش الإنجليزي، وفي النهاية اضطر قبطان باشا إلى تسليم الجنرال الإنجليزي جثث المماليك وأعاد ما تبقى من المماليك الأحياء الذين فضلوا الانتقال إلى معسكر الإنجليز ليكونوا في حماهم، مما أدى إلى إحراج قبطان باشا الذي سافر إلى مالطا في نوفمبر عام 1801م[39].

وقد جاء اللورد كافان Cavan[40] خلفًا للجنرال هتشنسون لقيادة الجيش الإنجليزي في مصر ورأى أن حل المشكلة يكمن في إرسال الجنرال ستيوارت[41] مفوضاً عنه ليقنع الصدر الأعظم بأن شرف الأمة والجيش الإنجليزي يتطلب إطلاق سراح البكوات المماليك المقبوض عليهم لدى الصدر الأعظم بالقاهرة؛ لأنه من غير اللائق بعد أن وعدهم الجنرال هتشنسون رسمياً

بتوفير الحماية لهم باسم الملك والأمة والجيش أن يصر على موقفه، وفي 13 نوفمبر حضر الجنرال ستيوارت من الإسكندرية مزوداً بأمر يقضي بحسم هذه المسألة، ثم أنذر الصدر الأعظم بأنه إذا لم يفرج عن المماليك فلا سبيل للجنود البريطانيين سوى الزحف لقتال العثمانيين ولكنه تساهل بعد ذلك وأطلق الصدر الأعظم سراحهم، حيث بلغ مجموع من تم الإفراج عنهم 2500 من المماليك[42].

ويبدو أن الباب العالي قد عزَّ عليه منح الحرية للمماليك؛ لذلك كلف مجموعة من الضباط العثمانيين بمعرفة خطة المماليك بعد الإفراج عنهم، وتظاهر الضباط بأن مهمتهم هي مصاحبة المماليك أثناء إعادتهم إلى القاهرة، وقد انتصف النهار ولم يُظهر هؤلاء الضباط نواياهم في تنفيذ ذلك، فلما علم الجنرال ستيوارت صاح قائلا: "**هؤلاء الرجال محقون في دعواهم؛ فإن السفينة العثمانية معدة لنقلهم منذ زمن بعيد، ولذلك فلا بد من بقائهم معي**"، وكانت النتيجة أن قادة الجيش الإنجليزي رأوا أنه لا بد من إعادة الوضع العسكري والسياسي للمماليك كما كان قبل مجيء الحملة الفرنسية، وكان ذلك ما سعى إليه الجنرال ستيوارت[43].

ويتضح لنا من خطاب القائد الإنجليزي الجديد اللورد كافان Cavan الذي أعلن فيه أن السفير الإنجليزي بالآستانة اللورد إلجين سيأتي للقاهرة لفض الصراع، والذي أرسل سكرتيره ستراتون Starton الذي ناقش اللورد كافان في موقف بريطانيا من الصراع العثماني المملوكي في مصر، وأن

هناك تناقضاً بين الوعود التي قدمها القادة الإنجليز للمماليك وموقفهم من العثمانيين[44].

وفي الوقت الذي انشغل فيه قادة الجيش الإنجليزي بمناقشة مسألة التسوية بين المماليك والعثمانيين، استأنف السلطان العثماني المبادرة مرة أخرى؛ وذلك عندما عين خسرو باشا[45] والياً على مصر في 8 فبراير 1802م، وكانت مهمته هي القضاء على البكوات المماليك، إلا أن انجلترا كانت في الوقت نفسه ترغب في تنفيذ وعدها للمماليك، لذلك أرسل ستيورات إلى الباب العالي مشيراً إلى أنه طالما لجأ المماليك للجيش الإنجليزي فيجب أن يتمتعوا بحمايته، متمنياً أن ينتهي غضب الوالي خسرو باشا، ويعفو عنهم بناءً على المعاهدات المبرمة بين الباب العالي وبريطانيا، ووافق الباب العالي على اقتراحات ستيوارت وهي العفو عن المماليك، لكن بشرط أن يذهبوا إلى أي مكان خارج مصر مثل القسطنتينية أو عدن أو كانديا، فضلاً عن أن خسرو باشا سيمنحهم الأمن والأمان، وسيقبل ضمن القوات العثمانية كل المماليك الذين يرغبون في البقاء في مصر.

وكان من الطبيعي أن يستكمل ستيوارت المناورة بعد ذلك مع خسرو باشا فأرسل له خطاباً بكل ما ذكره الباب العالي موضحاً فيه بأنه شرح للباب العالي العداء الشديد بين الوالي والمماليك مشيراً إليه بأنه حليف مخلص يريد أن يحقق وساطة ليس فيها مصلحة بين الباب العالي والمماليك، إن الحكومة البريطانية ترى أنه من الملائم أن يعود المماليك على ما كانوا عليه من قبل

مع وضع بعض القيود؛ ليعود السلام والهدوء إلى مصر، وكانت المفاجأة في رد خسرو باشا الذي رفض طلب ستيوارت رفضًا دبلوماسياً معللاً رفضه هذا بأنه لا يستطيع مخالفة الباب العالي[46].

وعلى الرغم من رفض خسرو باشا للوساطة البريطانية، إلا أن الجنرال الإنجليزي ستيوارت حاول بدهاء شديد أن يقنعه بالمقترحات الإنجليزية التي تتلخص في طريقتين لإرضاء الباب العالي، وفي الوقت نفسه يحقق الهدف الذي أرسلته بريطانيا من أجله، وهو إعادة المماليك على ما كانوا عليه من قبل وهما:

الطريقة الأولى: "غير مؤكدة وخطيرة" وهي مطاردة المماليك بعدد كبير من القوات التي تحتاج لنفقات كثيرة تتحملها مصر، وقد تنفق هباءً دون أن تعود بنفع أو فائدة فضلاً عن تدمير البلاد وإثارة ضيق الإنجليز، ومن ثم يهرب المماليك ويحتموا ويستقووا بالبدو بل سيزداد الأمر سوءاً.

الطريقة الثانية: "وهي المؤكدة طويلة الأجل" لتدمير المماليك؛ وذلك بتوفير سبل العيش لهم في الصعيد؛ وبالتالي يعتمد هذا على تنفيذ أمر الباب العالي الذي يتضمن عدم مجيء أحد منهم إلى مصر بعد ذلك، وبهذه الطريقة سيتقلص عددهم في وقت قصير، ومن ثم يتخلص الباب العالي من إزعاجهم، وبذلك سينعم الشعب المصري بالسلام والأمان، لكن خسرو باشا والي مصر، أصر على وساطة ستيوارت[47].

ويبدو أن كل المحاولات الإنجليزية للوساطة بين العثمانيين والمماليك

لم تؤدِّ إلى أية نتيجة، الأمر الذي دفع ستيوارت إلى أن يخبر المماليك بفشله في مهمته ويعلن عدم انحيازه إلى أي من الطرفين، وبذلك استطاع الإنجليز بدهائهم أن يتخلصوا من وعودهم للمماليك، هذا أمام الباب العالي لكن من الجانب الآخر أراد الإنجليز أن يستمر الصراع العثماني- المملوكي، لكي يستمر وجودهم في مصر بحجة إعادة الاستقرار والسلام إليها.

د- صلح إميان: إلحاح فرنسي بالجلاء وتشبث إنجليزي بالبقاء:

لقد أدى ضعف موقف المماليك أمام الباب العالي وفقدانهم لتأييد الإنجليز بسبب فشل الأخيرة في الوساطة بينهم وبين الباب العالي، إلى أن أصبح الصراع بين طرفين هما العثمانيون والإنجليز، وما زالت المشاحنات والمنازعات قائمة على قدم وساق بين الطرفين[48]، ولأن نابليون بونابرت لم ينس أن اتفاقية عام 1799م بين إنجلترا والدولة العثمانية كان ينص أحد شروطها على: "ضرورة جلاء القوات الإنجليزية عن مصر بمجرد جلاء القوات الفرنسية عنها"، لذلك لم يتوانَ بونابرت عن تذكير الباب العالي بهذا الشرط[49].

وبدأ نابليون بونابرت في التحرك بعد هزيمته للنمسا ولم يجد أمامه على مسرح الأحداث سوى بريطانيا، وبحنكته السياسية رأى أن الظروف غير مواتية للقضاء على تفوق بريطانيا البحري، فبدأ على الفور بخوض المفاوضات مع الحكومة البريطانية، ونجحت المفاوضات واستطاع أن يخرج منها بعقد صلح إميان Amien في 27 مارس 1802م، الذي أبرم بين انجلترا

وفرنسا وهولندا وأسبانيا[50] والذي تضمن عدة بنود تتعلق بالعلاقات بين إنجلترا وفرنسا والباب العالي، وقد نص البند رقم 8 من الاتفاقية على أن: " الأراضي والممتلكات وحقوق الباب العالي تحفظ بأكملها وتعود للباب العالي كما كانت قبل الحرب"، والمقصود في هذا الشرط هو تخلي انجلترا عن مصر وعودتها للباب العالي، كما تضمنت المادة رقم 17 من الاتفاقية " أن تعترف وتقر الدولة العثمانية بعودة كافة الامتيازات للدول التي وقعت على الاتفاقية بما فيها فرنسا وانجلترا" [51]، ومن الملاحظ أن هذا البند رقم 19 من الاتفاقية؛ والذي ينص على أن: " هذا الاتفاق تم بصيغة مشتركة من الباب العالي العثماني وحليفته انجلترا"[52]، قد جاء ليؤكد ضمان إنجلترا لحصولها على الامتيازات التي كانت تحصل عليها من قبل، ويؤكد أيضاً تحالف إنجلترا مع الباب العالي في مواجهة الأطماع الفرنسية في مصر، هذا من وجهة النظر الإنجليزية.

وعلى الرغم من أن اتفاقية أو صلح إميان هذا قد استقبل بالترحاب في إنجلترا وفرنسا، وظن البعض أن السلام قد عم بعقد هذه الاتفاقية لكن ظلت بريطانيا تنظر بعين الارتياب إلى فرنسا، خاصة عندما حاولت فرنسا تحقيق التقارب الفرنسي العثماني، بعد عودة السلام إلى أوربا مؤقتاً؛ حيث استطاعت فرنسا أن تعيد العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الدولة العثمانية، وعقدت معها معاهدة سلام Treaty of peace في اليوم الخامس والعشرين من شهر يونيو 1802م؛ حيث منحت الدولة العثمانية لفرنسا ولأول مرة الحق في أن تمارس سفنها التجارية التي تحمل العلم الفرنسي عبور المضايق والملاحة في

البحر الأسود، ودون أن تقام في وجهها عوائق، وأن تعامل السفن الفرنسية على قدم المساواة معاملة السفن التجارية التي تبحر في البحر الأسود[53].

ويبدو واضحاً من مواقف فرنسا وإنجلترا بعد ذلك أن معاهدة إميان لم تكن في الحقيقة إلا هدنة بين الخصمين اقتضاها الإعياء الذي حل بهما في صراع دام أعواماً طويلة، كما اقتضاها موقف المحاربين؛ فبينما كانت إنجلترا تسيطر على البحار كانت فرنسا تسيطر على أوربا، غير أن موافقة السلطان العثماني على هذه الاتفاقية وبشكل سريع، عندما وقع عليها في شهر أغسطس من العام نفسه، قد أثار غضب الإنجليز الذين اعتبروا ذلك ضربة موجهة لهم من جانب الحليفين فرنسا والسلطان العثماني [54]، لذلك بدأت إنجلترا تتنصل من عهدها الذي اشترطته في صلح إميان بشأن تخليها عن جزيرة مالطا؛ وذلك لأنها كانت تتوقع استئناف الحرب بينها وبين فرنسا [55]، لذلك عادت إنجلترا لمساعدة المماليك أعداء السلطان العثماني، وعهدت إلى الجنرال ستيوارت بالعودة مرة أخرى لتأييد ودعم مطالبهم، مما شجع ذلك المماليك إلى الزحف من الصعيد إلى الوجه البحري[56].

والملاحظ أنه على الرغم من أن شروط صلح إميان قد تضمنت ضرورة رحيل القوات الإنجليزية عن مصر، إلا أنهم أخذوا يماطلون في مسألة الجلاء، بتعاونهم مع المماليك تارة وإظهارهم الموقف الحيادي تجاه الباشا العثماني تارة أخرى، وبالتالي بدأ نابليون ينظر بعين القلق إلى مماطلة إنجلترا في الجلاء عن مصر لأنه رأى بثاقب نظره أن رسوخ أقدامهم فيها

يهدد السلام في البحر الأبيض المتوسط، ويملكها زمام التجارة في الشرق[57].

وفي نهاية المطاف لم يجد بونابرت سبيلا آخر لإجبار الإنجليز على الجلاء عن مصر إلا بإرسال أحد القادة العسكريين الفرنسيين وهو الكولونيل سباستياني Sebastiani[58]؛ الذي ذهب إلى مدينة الإسكندرية قادماً من ميناء طولون بعد رحلة استمرت 24 يومًا على إبريق وفرقاطة حربية، في يوم 24 أكتوبر 1802م، وذلك للبحث في أحوال مصر والمطالبة بتنفيذ شروط معاهدة إميان الذي ينص على جلاء 4430 جنديًا بريطانيًا عن مصر[59] ، لذلك أرسل إلى الباشا خطاب اعتماده من وزير الخارجية الفرنسي كسفير مفوض ومكلف من نابليون بونابرت القنصل الأول بتنفيذ مهمة مزدوجة وهي مطالبة الجنرال الإنجليزي ستيوارت بالجلاء عن مصر نهائيًا، والبحث في موضوع السواحل والتجارة، كما قام سباستياني بزيارة الجنرال الإنجليزي ستيوارت وخورشيد باشا[60] الحاكم العثماني لمدنية الإسكندرية آنذاك[61].

والمثير أن زيارة المبعوث الفرنسي إلى مصر، أكدت شكوك المصريين تجاه الإنجليز، وتيقنوا بأن القوات الإنجليزية ليس لديها النية والرغبة في الرحيل عن مصر؛ لذلك عندما علموا بوصول الكولونيل سباستياني ليجبر الإنجليز على الجلاء عن مصر قابله كبراؤهم وعلماؤهم بالحفاوة والإكرام، في الوقت الذي ساءت فيه العلاقة بين الدولة العثمانية وإنجلترا بسبب رغبة الأخيرة في البقاء في مصر[62]. ويروي أحد مهاجري الجمهورية الفرنسية – وقد صار فيما بعد من أعضاء أركان الجنرال

الإنجليزي ستيوارت – أنه رأى بعينه الفلاحين يلفظون عبارات الوعيد ويشيرون بإشارات التهديد إلى الإنجليز قائلين: "**إن الله أعطانا الفرنسيين فماذا أعطيتمونا أنتم أيها الإنجليز**"(63).

كما كان لزيارة سباستياني بالغ الأثر في نفوس المصريين، وبدأ الناس يتبادلون الحديث عنها وعن المهمة التي جاء من أجلها، وقد أشار إليها الجبرتي في حوادث شهر جمادى الثانية عام 1217هـ الموافق 21 أكتوبر 1802م بقوله: "**وفيه ورد الخبر وورد مركب من فرنسا بها إلجي وقنصل وصحبتهما عدة فرنسيس، فعمل لهم الإنجليز شنكا ومدافع بالإسكندرية، فلما كان ليلة الثلاثاء ثامن عشرينه وصل ذلك الإلجي وصحبته خمسة من أكابر الفرنسيس على ساحل بولاق، فأرسل الباشا لملاقاتهم خازنداره وصحبته عدة عساكر خيالة وبأيديهم السيوف فقابلوهم وضربوا لهم مدافع من بولاق والجيزة والأزبكية وركبوا على دار أعدت لهم**"(64).

غير أن محاولة الكولونيل سباستياني قد باءت بالفشل عندما جاء رد الجنرال ستيوارت قائد القوات البريطانية يفيد بأنه لم يتلقَّ حتى الآن أمراً من حكومته بالجلاء عن مصر، معللاً ذلك بأنه يلزم تهدئة البكوات المماليك وإعادة الاستقرار والهدوء على مصر، وكان التقرير الذي قدمه سباستياني إلى نابليون يشير إلى أن الإنجليز يتشبثون بالبقاء في مصر، ولا بد من الضغط عليهم حتى يتم الجلاء عنها؛ وخاصة بعد فشل محاولات الجنرال الإنجليزي ستيوارت في الوساطة لتسوية مشكلة البكوات المماليك .

ثانيا – الدبلوماسية العثمانية ومفاوضات جلاء الإنجليز عن مصر:

كانت الصبغة الأساسية للدولة العثمانية هي الفتح والجهاد والتركيز على سلاح الحرب حتى نهاية القرن الثامن عشر، ثم استبدلته بسلاح الدبلوماسية منذ بداية القرن التاسع عشر، لذلك استطاع الدبلوماسيون العثمانيون الاستفادة دائماً من الدبلوماسية السياسية، طالما أن ذلك يحقق أهدافها[65] والتي كان من أهمها جلاء القوات البريطانية عن مصر، كما استطاع الدبلوماسيون العثمانيون الانضمام للتحالفات الأوربية التي تقف ضد الأطماع الاستعمارية البريطانية في البحر المتوسط، وخاصة فرنسا، وقد ظهر لنا ذلك واضحاً من خلال صلح إميان واعتراف السلطان العثماني بكل ما جاء بها على ملحق معاهدة أميان المتضمن التعاون الدبلوماسي والتجاري بين فرنسا والدولة العثمانية[66]، ومن ثم أثر سلاح الدبلوماسية حيث وقعت بريطانيا بين الضغوط الفرنسية لتنفيذ شروط صلح أميان هذا من ناحية، والضغوط العثمانية فيما يتعلق بتنفيذ الشرط الإضافي لاتفاقية يناير 1799م التي عقدت بين إنجلترا والدولة العثمانية، وقد نص على "أن ترحل القوات الإنجليزية عن مصر بمجرد رحيل القوات الفرنسية عنها"[67].

وكان من نتائج الضغوط السياسية والدبلوماسية الفرنسية العثمانية أن أرسلت إنجلترا سفينة حربية وصلت إلى ميناء الإسكندرية في الثاني من نوفمبر 1802م، وعلى متنها أحد الدبلوماسيين البريطانيين حاملاً معه أمراً يقضي بجلاء القوات البريطانية عن مصر[68]. وفي حقيقة الأمر كان الجنرال

الإنجليزي ستيوارت يماطل حتى مع حكومته في الجلاء متشبثا بالبقاء طمعاً في القيام بعدة محاولات أخرى للوساطة بين المماليك صنائعهم وعملائهم في مصر وبين العثمانيين، لكنها رفضت بأدب ودبلوماسية من والي مصر خسرو باشا[69]، وباءت المحاولات كلها بالفشل، وعندئذ أرسل الجنرال الإنجليزي سكرتيره إلى الباشا يخبره بأن لديه أمراً بالجلاء عن مصر، بعد أن يعم السلام والهدوء مشيراً إلى أن حكومته اشترطت أن يتم الجلاء بناءً على معاهدة مشروطة تتم بينه وبين الدولة العثمانية[70].

على أية حال اضطرت الدولة العثمانية في النهاية إلى الموافقة على عقد معاهدة مع البريطانيين، من أجل رحيل القوات البريطانية وإنهاء الاحتلال البريطاني لمصر، وفي الوقت نفسه تمنع قدوم قوات فرنسية إلى مصر مرة أخرى في إطار الصراع الاستعماري الفرنسي البريطاني، هذا من ناحية أخرى.

وعلى ذلك قررت الحكومة البريطانية تكليف الجنرال ستيوارت القائد العام للقوات البريطانية مفاوضة العثمانيين على قاعدة جلاء الجيش الإنجليزي عن الإسكندرية على أن تكون الشروط مشرِّفة للحكومة البريطانية ولرجال الجيش الإنجليزي[71].

وفي يوم العاشر من ذي القعدة عام 1217م الموافق يوم الجمعة الثالث من مارس عام 1803م، اجتمع قادة الجيش البريطاني في مصر برئاسة الجنرال الإنجليزي ستيوارت القائد العام للقوات البريطانية في مصر،

والكولونيل بريسفورد الحاكم البريطاني لمدينة الإسكندرية، والكولونيل ريوا رولا نائب الحاكم البريطاني للإسكندرية، وفي حضور خورشيد باشا محافظ الإسكندرية آنذاك والمفوض من قبل السلطان العثماني[72].

وفي اليوم نفسه تقدم الجنرال ستيوارت بنص المعاهدة إلى خورشيد باشا، الذي تقدم هو أيضا بالرد على الجنرال ستيوارت في اليوم التالي لاجتماع قادة الجيش الإنجليزي وهو 11 ذي القعدة 1217م، بتقديم ملحق تفسيري للمعاهدة إلى الجنرال الإنجليزي ستوارت مؤكداً من خلاله وموافقاً على ما جاء بالمعاهدة من شروط باستثناء شرطين[73]، سوف نشير إليهما عندما نتحدث عن المعاهدة وشروطها بين النص والتطبيق.

وفي مساء يوم السبت 11 ذي القعدة 1217م، الموافق 4 مارس 1803م، استعد الجنرال ستيوارت وجيشه للرحيل من مدينة الإسكندرية والبالغ عدده 4440 جندياً بريطانياً، وقد أشار الجبرتي إلى أحداث يوم 11 ذي القعدة 1217م بقوله: "**وفيه تحقق الخبر بنزول طائفة الإنجليز وسفرهم من ثغر الإسكندرية في يوم السبت حادي عشر ونزل بصحبتهم محمد بك الألفي وصحبته جماعة من أتباعه**"[74].

واللافت للنظر أنه على الرغم من أن جلاء القوات البريطانية أعطى لنابليون بونابرت شعوراً تاماً بالرضا، كما أتاح للعثمانيين الفرصة للقضاء على البكوات المماليك، وأصبح المماليك والعثمانيون وجهاً لوجه دون تغير يذكر، إلا أن الجنرال ستيوارت كان لديه شكوك في نيات الفرنسيين، فيما

يتعلق برغبة نابليون في العودة مرة ثانية إلى مصر، لذلك عند رحيله ترك ستيوارت في القاهرة وزيراً بريطانيًّا مقيمًا لدى باشا مصر، وهو الميجور ميست[75] وأصدر له أمراً بمراقبة نشاط نابليون في مصر، ومنع استخدام السلطان لعناصر فرنسية مع البقاء بعيداً عن قضية المماليك، كما أصدر لأحد ضباط المدفعية الإنجليز الذي تركه مع مجموعة من الجنود تعليمات تفصيلية للدفاع عن الإسكندرية، والتي اعتبرها ستيوارت النقطة الحصينة الرئيسية ضد أي هجوم محتمل من بونابرت[76]، لذلك تمركز الجيش الإنجليزي الذي خرج من مصر في مالطا[77].

ثم سلم ستيوارت قلاع المدينة وأبراجها، لذلك أرسل السلطان العثماني فرمانًا على مصر موجهًا إلى والي مصر وخورشيد باشا محافظ الإسكندرية مؤرخًا بأواسط محرم 1218م، بالتحقيق فيما بقى من قلاع الإسكندرية وطوابيها ومخازن مينائها من المهمات والأدوات الحربية من المدافع والبنادق والذخائر طبقًا للكشف الذي تم كتابته أثناء انسحاب القوات البريطانية[78].

على أية حال خرجت السياسة الإنجليزية مهزومة بعد أن فشلت كل المحاولات التي بذلها الدبلوماسيون البريطانيون في مصر للوساطة بين المماليك والعثمانيين، وبالتالي لم تستطع بريطانيا خلق حكومة مملوكية قوية تابعة وموالية لها، وفي الوقت نفسه فشلت في إيجاد حليف لها في مصر يقف ضد الأطماع الفرنسية، أو مقاومة ومواجهة أي مشروعات نابليونية لإنزال قوات فرنسية مرة أخرى في مصر، وبذلك انتهى الاحتلال البريطاني الأول

لمصر، بعد معاهدة الجلاء المبرمة بين بريطانيا والدولة العثمانية، وفيما يلي نتناول بالتحليل والدراسة شروط معاهدة جلاء القوات البريطانية عن مصر، بين النص والتطبيق على الواقع.

ثالثا– معاهدة الجلاء في مارس 1803م: بين النص والتطبيق:

تمثل وثيقة المعاهدة هذه انعكاساً للعلاقات الدبلوماسية والتجارية بين إنجلترا والدولة العثمانية، كما تعتبر هذه الوثيقة ليس فقط نتاجاً لتأثير السياسة الخارجية العثمانية إنما أيضا لوعي الدولة العثمانية بأهمية استقلال الولايات الخاضعة لحكمها وإدارتها؛ وإذا كانت هذه المعاهدة قد أبرمت بين طرفين متخاصمين أو متفقين أو في سبيل الاتفاق على صلح. إلا أن هذه المعاهدة قد صدرت في جزءين؛ الأول: هو وثيقة المعاهدة الأساسية المؤرخة بـــ10 ذي القعدة 1217هـــ/ 3 مارس 1803م ؛ تلك التي أقرتها بريطانيا للجلاء عن مصر والتي يمثلها الجنرال ستيوارت، وبرسفورد الحاكم العسكري البريطاني لمدينة الإسكندرية ونائبه ريو رولا، بينما الجزء الثاني، وهو ملحق تفسيري يتضمن رد الدولة العثمانية من خلال خورشيد باشا التي فوضته في هذه المعاهدة وموقعاً عليه. وفيما يلي نتناول شروط هذه المعاهدة في إطار إشكالية مفادها هل وافق العثمانيون على كل الشروط التي فرضها البريطانيون في هذه المعاهدة أم وافق العثمانيون على بعضها، ورفضوا البعض الآخر؟ وهل التزم الباب العالي بتطبيقها على الواقع الفعلي في إطار العلاقات العثمانية الأوربية، أم أن الولاة العثمانيين في مصر قد خالفوا تطبيق شروط هذه المعاهدة، وإذا كان الأمر كذلك فما هو موقف الدول الأوربية من ذلك وخاصة بريطانيا

وفرنسا؟ وما هو رد فعل الدولة العثمانية؟

افتتاحية المعاهدة:

لقد بدأت المعاهدة بافتتاحية أو ديباجة أراد البريطانيون أن يوضحوا من خلالها الأسباب التي دفعتهم للقيام بهذه المعاهدة حيث جاءت بنص: "**من طرف حضرة عالي المقام كلي الاعتبار حضرة أمير الأمراء العظام الأمير سطوارة جنرال العام وقايد جيوش الدولة الإنجليزية بالأقطار المصرية أن حضرة الجلالة العليا ملك كامل الأقطار الإنجليزية العظيمة بسطوته القوية وقوة جيوشه وعظيم فرسانه وسويتا مع الملك المعظم سلطان المملكة العثمانية قد خلص الأقطار المصرية من أيادي الذين كانوا يمتلكونها نظراً لوعدته وبموجب الشروط المرسلة إلى جيوشه القوية، والآن بالرجوع إلى مملكتهم وبالتالي يردوا هذا الإقليم إلى حكم الباب العالي ملكها الحقيقي الذين بقوتهم خلصوها أن حضرة سعادة الجنرال العام الأمير سطوارت المذكور لم يعد يقوى ولا يفارق مدينة الإسكندرية وغير محلات الذي الآن عساكر الإنجليز مقيمين فيها من غير أن يبنى إلى سكان الإسكندرية كل فرحة وسروره نظراً إلى المحبة التي ظهرت فيهم نحو جيوش المملكة الإنجليزية ويوعدهم أيضاً أن كل شوقه يبني إلى كل شخص ابن بلد أو أفرنجي وخلافه لفعله لهم كل ما يقدر عليه من الخير في حقهم فلأجل ذلك قد يتملك من الدول العاليا هذه الاتفاقيات الآتي ذكرها بموجب الشروط**"[79].

يتضح لنا من تحليل ما جاء بافتتاحية المعاهدة، أن الجنرال الإنجليزي

ستيوارت أراد أن يوضح أن هناك عدة أسباب دفعت البريطانيين إلى إبرام هذه المعاهدة، والتي في رأينا أنها أسباب ظاهرية فقط يغلب عليها الطابع الدبلوماسي وهي:

أولاً: أن المبرر لوجود القوات الإنجليزية في مصر، هو التحالف مع العثمانيين لطرد القوات الفرنسية منها، وهو يقصد بذلك الاتفاقية المبرمة بين العثمانيين والبريطانيين في يناير 1799م، والذي ينص على جلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد رحيل الحملة الفرنسية عنها.

ثانياً: عودة مصر إلى حظيرة السلطان العثماني مرة أخرى معتبراً ذلك تنفيذاً لما جاء بصلح إميان عام 1802م.

ثالثاً: أراد أن يشير إلى سكان مدينة الإسكندرية موضحاً لهم أن علاقة الإنجليز بسكان تلك المدينة أفضل مما فعله الفرنسيون بها، حتى يوحي لسكان المدينة بالوقوف دائماً ضد الفرنسيين إذا حاولوا دخول المدينة مرة أخرى.

الشرط الأول: "يتعلق بالضرائب":

تعتبر الضرائب من أهم الموارد التي كانت تعتمد عليها الدولة العثمانية لتوفير احتياجات الإدارة العثمانية في مصر، والخزينة الإرسالية التي ترسل من مصر إلى السلطان العثماني، وكانت الضرائب هي أول شيء يشير إليه ويذكره البريطانيون في المعاهدة؛ حيث نص الشرط الأول على ما يلي: "**أولا– أن الدولة العثمانلية تترك قبض وغير عوايد تكون سماح من حين**

حضور الفرنساوية إلى تاريخ الآن"[80]. ويقضي هذا الشرط بأن يترك العثمانيون تحصيل الضرائب التي يتم جبايتها كل عام، سواء من الجمارك أو الأراضي الزراعية أو التجار أو الأجانب، وذلك منذ قدوم الحملة الفرنسية عام 1798م حتى جلاء الإنجليز عام 1803، ويبدو أن الدولة العثمانية لم تعترف بهذا الشرط، لذلك لم يرد في الملحق التفسيري الذي سلمه خورشيد باشا إلى الجنرال الإنجليزي ستيورات[81]، لكن فيما يبدو لنا أن الدولة العثمانية رفضت تطبيق هذا الشرط على المصريين فقط، والسؤال هنا: هل قام الولاة العثمانيون بتطبيق هذا الشرط على الأجانب أم لا؟

في واقع الأمر إن استقراء وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية يمدنا بمؤشرات توضح بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك بعض الإجراءات التي فرضتها الدولة العثمانية خاصة بضرورة تحصيل الضرائب المستحقة على ولاية مصر؛ حيث يشير الفرمان الصادر في أوائل جمادى الآخرة 1218هـــ إلى خسرو باشا والي مصر وخليل رجائي دفتردار مصر، بضرورة تنظيم عملية جباية الضرائب، نظراً لعدم تحصيلها من مدة طويلة[82].

وعلى الرغم من كل الحيل والالتزامات الضريبية لم تستطع حكومة خسرو باشا تحصيل الأموال لتسديد المستحقات المتأخرة لجنود الأروناؤط[83] الأمر الذي دفع عمر مكرم إلى التنديد بالضرائب والالتزامات الضريبية الباهظة التي ترهق الفقراء والمساكين وكان لاعتراض وتنديد عمر مكرم دور

مهم في أن حظي الحاضرون مع عمر مكرم بوعد من طاهر باشا، ورجائي أفندي الدفتردار برفع الضرائب الجديدة عن كاهل الشعب المصري[84].

أما فيما يتعلق بالأجانب والأوربيين فبالرغم من إرسال الباب العالي العديد من الفرمانات إلى مصر والمتعلقة بتجديد الامتيازات الأجنبية لكل القناصل الأوربيين في مصر[85] بعد المعاهدة إلا أن الأجانب لم يسلموا من فرض الضرائب الباهظة عليهم، تلك الضرائب التي جعلتهم في حالة شديدة من الغضب والضيق لدرجة جعلت السفير دي روستي سفير النمسا يقول: "**أه لو أن هؤلاء البكوات تمت ترضيتهم من البداية لما تعرضت مصر لهذا الموقف العصيب الذي تمر به، والأسوأ من ذلك هو الخوف أن يستمر الوضع كما هو عليه في المستقبل مما يؤدي إلى ابتعاد العديد من الأوربيين عن هنا**"[86].

كما أن المماليك بدأوا هم الآخرون بفرض ضرائب على الأوربيين وأصحاب الحمايات والامتيازات الأمر الذي أدى إلى احتجاج القنصل الإنجليزي والمفتش العام الفرنسي؛ نظراً لأن ذلك يتعارض مع الامتيازات الأجنبية والمعاهدة المبرمة بين إنجلترا والدولة العثمانية، لكن مع إصرار المماليك على الحصول على مبلغ 180 كيساً على شكل سلفة تسترد من خزينة الدولة وجمرك بولاق، مقابل إعفاء الأجانب من فكرة تحصيل الالتزامات الضرائبية التي لا ترد، وفي النهاية تم تقسيم المبلغ وتوزيعه على كل القناصل الأوربيين في مصر كما فرض ضرائب على المسيحيين أيضاً [87].

واللافت للنظر أن خورشيد باشا الذي فوض من السلطان العثماني ووالي مصر في تلك المعاهدة، قد فرض على البريطانيين والسويديين مبلغ 25 ألف قرش، ويصف جودار قنصل النمسا خورشيد باشا في إحدى رسائله بقوله: "**إن خورشد باشا يظهر دائما عدم قدرته على تسديد التزاماته المالية**"، لذلك اضطر القنصل البريطاني شميل بركس والقنصل السويدي دورموند والقنصل النمساوي دي روستي إلى تقديم شكوى لدى الباب العالي عن طريق سفرائهم في الآستانة من أجل استعادة الأموال التي حصل عليها خورشيد باشا على سبيل السلفة، كما عرف هؤلاء القناصل في شكواهم للباب العالي الأثر المفيد جدا لهذه القروض على إنقاذ مدينة الإسكندرية التي تعد واحدة من المفاتيح المهمة لمصر، ولولا هذه القروض التي أقرضها الأوربيون إلى خورشيد باشا لسقطت هذه المدينة في أيدي المماليك[88]. ومن ثم أرسل الباب العالي فرماناً مؤرخاً بالخامس عشر من شهر رجب سنة 1219 هـ إلى خورشيد باشا ومحمد صالح أفندي الدفتردار يقضي بضرورة تأدية وإعادة ألف كيس من الأموال التي اقترضها خورشيد باشا من دي روستي قنصل النمسا والمفوض من باقي القناصل الأوربيين في استعادة الأموال التي حصل عليها الباشا لتسديد مخصصات العساكر وذلك بناء على التماس قواليرده استرمرا سفير النمسا في الآستانة[89].

ولم يكن على باشا الجزائرلي والي مصر[90] بعيداً عن مشهد فرض الضرائب وإجبار الأوربيين على إقراضه أموالاً طائلة، لذلك تقدم كل من الخواجا قودار قنصل النمسا، وقبودان النمسا والخواجا دورفتي قنصل فرنسا،

والخواجا سبيرو الفرنساوي، والخواجا سموئيل برجس القنصل الإنجليزي وقنصل أسبانيا وقنصل السويد بتقديم الإيصالات الموقعة من علي باشا فيما يتعلق بالسلفة لدى قاضي الإسكندرية، ومحمد صالح أفندي الذي أرسلته الدولة العثمانية لهذا الشأن[91].

ويبدو أن الدولة العثمانية رأت في ذلك تجاوزات فيما يتعلق بإقراض الأموال ليس من حيث الفكرة ولكن لتأخر الولاة في تسديد هذه الديون إلى القناصل الأوربيين، لذلك قام محمد صالح أفندي بتسديد كل الأموال التي اقترضها على باشا من قناصل هذه الدول في العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة 1219هـ.

على أية حال نستخلص مما سبق أنه على الرغم من أن المعاهدة قد أقرت في شرطها الأول عدم تحصيل أية ضرائب من المصريين أو الأجانب إلا أن الولاة العثمانيين لم يعترفوا بهذا الشرط وكان أولهم خورشيد باشا، لكن الدولة العثمانية تطبيق ذلك طبقًا للامتيازات والمعاهدة المبرمة مع الدول الأوروبية.

الشرط الثاني "يتعلق "بالمماليك" :

لقد اشترط البريطانيون في هذا الشرط حماية من تعاون معهم وخدم أهدافهم فقد جاء بنص: "**إن كامل الأشخاص الذين هم متعلقون في خدمة الدولة الإنجليزية تكون لهم الأمانة والحماية في جميع الأمور**"[92]. ويتضح لنا من هذا الشرط أن المقصود هنا هم المماليك، فبالرغم من فشل الإنجليز في

الوساطة بين العثمانيين والمماليك، إلا أنهم حاولوا من خلال هذه المعاهدة ضمان حقوق المماليك وامتيازاتهم الإقليمية ليكونوا حلفاء لها في حالة رغبة انجلترا في العودة مرة أخرى، لكن يتضح لنا من الملحق التفسيري للمعاهدة الذي سلمه خورشيد باشا للجنرال الإنجليزي، أن هذا الشرط لم يشرْ إليه خورشيد باشا، ولم يذكر أي شيء يتعلق بالمماليك، وهذا دليل على نية الدولة العثمانية في القضاء على المماليك في مصر[93] حتى عندما تدخل القنصل الإنجليزي في مصر شميل برجس Briggs للوساطة بينهم وبين على باشا الجزائرلي، لم يستطع التوصل لتسوية، وبالتالي شعر المماليك بالانتصار على علي باشا لما حققوه من انتصارات على الباشا العثماني، لذلك اشترطوا عليه استعادة نفوذهم مرة أخرى، إلا أن رفض علي باشا والباب العالي، قد أدى إلى بدء العداءات والصراعات[94] بين العثمانيين والأرناؤوط والمماليك، وفي 23 نوفمبر أرسل الباب العالي فرماناً يسمح لهم بالبقاء في مصر، ولكنه حرمهم في الوقت نفسه من معظم الإيرادات وفرض بعض القيود الأخرى التي تجعل العفو وكأنه لم يكن[95] في الوقت الذي أدت صراعات المماليك مع الأرناؤوط ، إلى أن اصبح الأرناؤوط أكثر قوة وبدأوا يستهينون بالمماليك، وكان ذلك كله تحت سمع وبصر وموافقة الباب العالي[96].

ويتضح لنا مما سبق أنه على الرغم من حرص البريطانيين على المماليك أتباعهم في مصر إلا العثمانيين لم يرغبوا في بقائهم أو السماح لهم باستعادة قوتهم التي كانوا عليها قبل قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر.

الشرط الثالث: "الامتيازات الأجنبية":

منحت الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر الامتيازات للأوربيين من خلال المعاهدات المبرمة بينها وبين كل من إنجلترا وفرنسا والبندقية وروسيا والنمسا، وكانت هذه الامتيازات تتيح للرعايا الإفرنج (الأوربيون) حرية التنقل في أنحاء ولايات الدولة مع ضرورة احترامهم وعدم التعدي على منازلهم والمقرات القنصلية الخاصة بهم[97]، كما منحت هذه الامتيازات العديد من الميزات وهي حماية القناصل ووكلائهم والتراجمة الذين يعملون لديهم وحماية الحي الذي يعيشون فيه[98]، واستمرت الدولة العثمانية في منح هذه الامتيازات حتى جاءت الحملة الفرنسية، وحدث اضطراب في منح هذه الامتيازات، وبعد جلاء الحملة الفرنسية عن مصر، أرسلت الدولة العثمانية في الثاني من جمادى الآخرة عام 1217هـ، العديد من الفرمانات التي بمقتضاها تم تجديد الامتيازات الخاصة بالأوربيين[99].

لذلك حدد الشرط الثالث من المعاهدة الامتيازات التي يجب أن يمنحها العثمانيون للأوربيين، وجاء بنص "**إن حارة الفرنج الذين مقيمين بالإسكندرية كامل محلاتهم ومساكنهم يكون لهم مخصوصين تبع عوايد بلاد الشرق وغير بلاد الذي في حكم الدولة العالية**"[100].

وعلى الرغم من أن هذا الشرط حدد الامتيازات الأجنبية للقناصل الأوربيين ورعاياهم، كما أن خورشيد باشا أقر ذلك في الملحق التفسيري للمعاهدة الذي أعطاه للجنرال ستيوارت ووافق عليه حيث جاء بنص: "**عدم**

إسكان أي شخص من العثمانيين في المنازل الموجودة القاطن به أصدقاؤنا الأجانب وتعين رماة السهام وعسكر السكبان من طرفنا بجانب الحي المذكور للحراسة"[101].

إلا أن ما حدث يعكس عدم اعتراف الولاة العثمانيين بما جاء بالمعاهدة، وكان أبرزهم على باشا الجزائرلي الذي بدأ يظهر في تعاملاته معهم مدى احتقاره الشديد للأوربيين، هذا الاحتقار الذي كان نتيجة لرغبته الشديدة بأن لا يبقى شخص أجنبي في مصر، لذلك أظهر للأجانب أعلى درجة من الجشع والابتزاز، حتى أصبح كل الأوربيين معرضين للقبض عليهم ومعاملتهم معاملة سيئة إذا لم يدفعوا الأموال للباشا الظالم[102]، وأصبح على باشا هو القدوة السيئة في احتقاره للقناصل والممثلين الأوربيين مما شجع جنوده للقيام ببعض التجاوزات ففي 16 نوفمبر1803م؛ بدأ هؤلاء الجنود بالقيام بإطلاق النار يميناً ويساراً وهم مارُّون بحارة الإفرنج " الحي الأوروبي "، ولم يكتفوا بذلك بل أطلقوا النار على شعارات وأعلام الدول الأوربية المعلقة على أبواب قنصلياتهم[103].

وفي إحدى الرسائل التي أرسلها جودار القنصل الإيطالي في الإسكندرية لحكومته يصف ما يحدث للأوربيين قائلا: "**الله وحده هو القادر على إنقاذنا من هذه الحكومة الظالمة ويمنحنا القوة لانتظار الخاتمة التي لا يعرف أحد كيف تكون، لدينا بعض الدلائل التي تؤكد أن المماليك لا يفكرون أبداً في المجيء لمهاجمة الإسكندرية ولا يملك على باشا من القوة ما يكفي**

لمهاجمتها وكبرياؤه يمنعه من الالتزام بالمعاهدة ونتيجة لذلك فنحن رهن أفكاره"[104].

وفي الساعة السادسة من مساء اليوم الأول من شهر أكتوبر، اجتمع القناصل على متن إحدى السفن الأوربية لكي يتخذوا موقفاً ضد إهانات الباشا وجنوده، لذلك اجتمع القناصل الأوربيون لمناقشة تلك الإهانات والاقتراحات التي أبداها على باشا الجزائرلي لترضيتهم جراء هذه الإهانات التي تعرضوا لها، وفي النهاية اتفق الحاضرون من القناصل على ترك إقامتهم في الإسكندرية إذا لم يتعهد على باشا من الآن فصاعداً على إيقاف جميع أنواع التعسف المخالفة للاتفاقيات والمعاهدات، تلك المخالفات التي تنتهك السلامة والأمن الشخصي للقناصل وعائلاتهم ورعاياهم ومواطنيهم والخاضعين لحمايتهم، والمزعجة لمنشآتهم التجارية ومقراتهم القنصلية، وكفالة الاحترام والتكريم لأعلام القناصل ودولهم.

كما اتفق الحاضرون وهم قنصل بريطانيا والقناصل العموم للجمهورية الفرنسية، ووكيل المفتش العام للعلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية، وقنصل أسبانيا، على أن تكون مقترحاتهم هذه تليق بشرف حكوماتهم بشرط أن تكون في العلن وسوف يكون لها آثار جيدة على الروح المعنوية للرعايا الأوربيين، كما يجب عليه فرض عقوبات على المجرمين الذين ارتكبوا جرائم ضد رعاياهم فيما عرفت " **بأحداث الإسكندرية** "، بحيث يمكن أن تضمن السكينة والأمان للإفرنج الذين تقتضي الحاجة وجودهم في مصر بشكل عام، وفي

الإسكندرية بشكل خاص[105].

والملاحظ أنه على الرغم من كل ذلك إلا إنهم اكتشفوا أن على باشا يراوغهم ويضرب بمقترحاتهم عرض الحائط، لذلك استقر رأي الجميع على انسحاب القناصل على متن إحدى السفن الفرنسية، بينما معظم المواطنين الأوربيين فقد فروا إلى متن السفن الأوروبية التجارية، كما أن القناصل قرروا ألا يعودوا إلى قنصلياتهم إلا بعد ترضية كافية عن الإهانات التي ارتكبها على باشا الجزائرلي هو وجنوده[106].

ويبدو أن كبرياء علي باشا الجزائرلي وكرهه للأجانب يدفعه دائماً لتجاهلهم أحياناً، وأحياناً أخرى كان يخشى من أن يتخذ السلطان العثماني أي قرار ضده، إذ يتضح ذلك من التصرف الذي قام به على باشا، عندما أخبر مدير جمرك الإسكندرية الأوربيين بأنهم يستطيعون ترك السفن وأنهم سيجدون كل الحماية والرعاية، لكن القناصل رفضوا ذلك واستمروا بداخل سفينتهم[107].

ويتضح من إحدى الرسائل التي أرسلها دي روستي سفير النمسا بمصر ووكيل السفارة الإيطالية في الإسكندرية إلى حكومته، أن الإهانات المتكررة لعلي باشا وجنوده ضد القناصل وشعارات وأعلام الدول الأوربية، من الممكن أن تتخذ كحجة قوية من جانب إنجلترا وفرنسا من أجل العودة بأسلحتهم، وفي هذه الحالة من يسبق منهم فسوف يمنع الآخر من دخول مصر[108].

والواقع أن توقعات دي روستي كانت في محلها، فقد استطاع القنصل البريطاني ميست أن يرسل رسالة إلى الجنرال ستيوارت في مالطا سراً ودون علم باقي القناصل بأن على باشا الجزائرلي خالف المعاهدة المبرمة بينهم وبين العثمانيين، لذلك وصلت سفينة بريطانية إلى ميناء الإسكندرية لاستطلاع الوضع في المدينة، ويشير دي روستي إلى ذلك بقوله: " **أعتقد أن هذه الإرسالية تحاول أن تعجل بقدوم الجيش الإنجليزي إلى الإسكندرية والذي سيتبعه الفرنسيون بسهولة، ولا أعرف أي سلوك سيتعامل به على باشا الغاضب مع الأوربيين**"[109].

وكان دي روستي يخشى من الصدام بين القوتين المتصارعتين (إنجلترا وفرنسا) فيما يتعلق بإعادة احتلال مصر وأن ذلك قد يؤدي إلى صدام مع الوالي العثماني، الأمر الذي سيؤثر سلباً على علاقة الدول الأوربية بالباب العالي؛ لذلك يستطرد دي روستي في رسالته لحكومته بقوله: "**لا بد من أن عظمتكم والوزراء الموقرين قد سمعتم بالإهانة الفظيعة الموجهة إلى شعارات وأعلام كل القوى الأوربية ولا بد أنكم دعوتم الباب العالي لإصلاح مثل هذه الإهانات الكبيرة، فلن يخسر الباب العالي أي شيء إذا خلع عن مصر هذا الشخص المؤذي لكنه يجب أن يسرع في ذلك ليكسب الوقت حتى يبطل حجة أي غزو جديد وهو الحدث الذي أرجو عظمتك أن تفكر فيه**"[110].

ويبدو أن الأوربيين قد أرسلوا إلى الباب العالي، يذكرونه بأن ما يفعله على باشا الجزائرلي والي مصر من إهانات للأوربيين سوف يؤدي إلى

احتلال مصر مرة أخرى، لذلك أرسل الباب العالي فرماناً سلطانيًّا إلى علي باشا الجزائرلي والي مصر، وإبراهيم بك وعثمان بك وقادة الإنكشارية مؤرخًا في 24 شوال 1218هـ مع مندوب سلطاني أرسله السلطان خصيصاً لذلك يذكرهم فيه بالمعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية والدول الأوربية، وما تمنحه هذه المعاهدات من امتيازات لقناصل الدول الأوربية ورعاياها ومنددًا بما قامت به القوات العسكرية من أتباع على باشا الجزائرلي، عندما أطلقوا النار على الحي الأوربي في الإسكندرية، وإهانة أعلام وشعارات الدول الأوربية، وما ترتب على ذلك من رغبة القناصل ورعاياهم في الابتعاد عن الإسكندرية، وأن كل ذلك مخالف للعلاقات العثمانية الأوربية، مشدداً على ضرورة معاقبة من قام بتلك الإهانات في حق الأوربيين، مشيراً إلى عدم مرور العساكر بالحي الأوربي بعد ذلك، وضمان الهدوء والسكينة لكل الأوربيين في مصر بشكل عام وفي مدينة الإسكندرية بشكل خاص[111].

ونستخلص من كل ما سبق أن الدولة العثمانية قد التزمت بتطبيق هذا الشرط، نظرا لحرصها على منح الامتيازات للأوربيين بناء على المعاهدات المبرمة بين الطرفين، لذلك رفض السلطان العثماني أية تجاوزات ضد القناصل الأوربيين ومساكنهم والحي الذي يعيشون فيه ومعاقبة كل من يتجرأ على القيام بأي أفعال تناقض هذه الاتفاقيات.

الشرط الرابع– "الحمايات وتأمين الأوربيين وأتباعهم":

ينص هذا الشرط على أن تلتزم الدولة العثمانية بتنفيذ ما تمتع به

الأوربيون وأتباعهم ممن يعمل معهم من التراجمة والتجار من رعاياهم، فمنذ عصر السلطان سليم الأول، ومن بعده السلطان سليمان القانوني مُنح الأوربيون الحماية وتأمينهم، فعلى سبيل المثال أعلن السلطان سليم ضرورة معاملة البنادقة واحترامهم وتأمينهم، والحفاظ على أموالهم أثناء إقامتهم في الإسكندرية ودمياط، ومنح السلطان سليمان القانوني الفرنسيين حرية الملاحة والتجارة وأعفاهم من كل الضرائب باستثناء الرسوم الجمركية[112].

كما مُنح الأوربيون بموجب المعاهدات والاتفاقيات – سواء كان ذلك للسفراء أو القناصل أو من يعملون في خدمتهم – الإعفاء من كافة الضرائب والرسوم، وقد أعطي لهم الحق في استخدام اليسقجية، ولا يكرهون على استخدام عدد معين من الأشخاص، ولهم الحق أيضًا في استخدام من يشاءون من التراجمة، وما يتمتع به هؤلاء من الإعفاءات الضريبية ولا يهانون ولا يسجنون إلا بأمر من سفرائهم وقناصلهم[113].

وعلى الرغم من أن الشرط الرابع من المعاهدة قد نص على: "**أن الإفرنج وكامل الذين متعلقين بخدمتهم يقدروا ليمشوا في أطراف البلد وداخل البلد في الخلا في أي وقت كان وفي أي ساعة إن كان ليلاً أو نهاراً راكبين خيلاً أو ماشين إن كان إلى شغل أم تنزه أم بحسبما**"[114]. كما أن خورشيد باشا قد وافق وأكد على ذلك في الملحق التفسيري للمعاهدة بقوله: "**عدم وقوع ضرر من طرفنا قائلين: افعلوا هكذا وتصرفوا هكذا سواء لأهالي الإسكندرية أو الرعايا سواء الذين في خدمة الأجانب قبل ذلك أو في خدمة الأمراء وألا**

يمنعوا من طرفنا إذا عملوا في خدمة أصدقائنا الأجانب بعد ذلك".

إلا أن الفوضى والصراع السياسي والعسكري بين المماليك والعثمانيين قد حال دون تنفيذ هذا الشرط على أرض الواقع، فقد أدى هذا الصراع إلى تعرض الأوربيين للإهانات الشخصية والهروب من المدن الواقعة على البحر المتوسط مثل الإسكندرية ورشيد ودمياط[115]، وبدلاً من إعفاء أصحاب الحمايات من التجار وأتباعهم من الضرائب، أراد علي باشا والمماليك معًا فرض ضرائب باهظة عليهم[116]، كما أصدر خورشيد باشا أمراً يمنع الأوربيين بمقتضاه من السفر إلى بلدانهم، أو إرسال الحقائب البريدية إلى حكوماتهم، كما استخدم معهم المماطلة والخداع[117].

وفي شهر نوفمبر 1803م تعرض الأوربيون لأكبر إهانة لهم منذ أن وقعت مصر تحت الحكم العثماني، فيما عرف في الوثائق الأوروبية "**بأحداث الإسكندرية**"، وذلك عندما تعرض الأوربيون في الحي الأوربي وفي شوارع الإسكندرية للإهانات بالشتائم وإطلاق النار عليهم من قبل جنود على باشا الجزائرلي، لدرجة أن جميع الأوربيين هربوا واحتموا داخل السفن التجارية الراسية في ميناء الإسكندرية، وفقدوا الإحساس بالأمن[118]، فقام الجنود بالقبض على التجار الأوربيين المتمتعين بالحماية ولم يفرجوا عن أحد منهم إلا بعد أن يفتدي نفسه بالمال أو تتم مصادرة تجارته[119].

والملاحظ أن أتباع الأوربيين مثل التجار ومن يعمل بمعيتهم، قد تعرضوا هم أيضًا للابتزاز وفرض ضرائب كثيرة على الرغم من أن

المعاهدات قد أعفتهم من هذه الضرائب، وفي حالة رفضهم يتم القبض عليهم، الأمر الذي دفع قواليرده استرمي سفير النمسا بالآستانة إلى تقديم شكوى إلى السلطان العثماني، بإعفاء التجار وأتباعهم من الحاصلين على الحماية القنصلية من الضرائب غير المذكورة في المعاهدة، لذلك صدر فرمان سلطاني في 15 شعبان 1217ه إلى البكوات ورؤساء الإنكشارية بحماية التجار في ذهابهم وإيابهم، وخاصة المتمتعين بالحماية الأجنبية، وعدم الحصول منهم على ضرائب إلا ضريبة الجمرك بنسبة 3% فقط[120].

كما تعرض التراجمة وأتباعهم ممن يعملون لدى القناصل الأوربيين بالمطالبة بالضرائب والابتزاز المالي على الرغم من حصولهم على براءات سلطانية تثبت عملهم لدى القناصل، ما تثبت أنهم حاصلون على الحماية القنصلية، وذلك كما تعرض المترجم ميخائيل ولد فرانسيز دبان الذي يعمل مترجماً لدى قنصل النمسا، واثنان من العاملين لدى القنصل بالاعتداء عليهم عندما رفضوا دفع هذه الضرائب[121].

واللافت للنظر أن الولاة العثمانيين والجنود التابعين لهم كانوا يتجاهلون أي أوامر تحض على وقف هذه الأعمال وحماية من يعملون لدى القنصليات الأوربية في الإسكندرية، الأمر الذي صدر بسببه فرمان سلطاني إلى قاضي الإسكندرية والقيادات العسكرية بمنع حدوث ذلك وحماية الأجانب وأتباعهم من التجار والتراجمة وخاصة المتمتعين بالحمايات القنصلية[122].

على أية حال يتضح لنا من خلال العرض السابق التزام الدولة

العثمانية والسلطان العثماني بما جاء في المعاهدات المبرمة بينه وبين الدولة الأوربية، وفي الوقت نفسه لم يلتزم الولاة العثمانيون في مصر وخاصة على باشا الجزائرلي وخورشيد باشا بما جاء بهذه المعاهدات وخصوصاً في فترة ما تشهده مصر من فوضى سياسية وعسكرية.

الشرط الخامس: المنضمون لصفوف الفرنسيين والمماليك:

في واقع الأمر إن الجنرال الإنجليزي ستيوارت لم ينسَ لفت انتباه السلطات العثمانية في مصر إلى عدم التعدي على من تعاون مع الفرنسيين وأطاعهم؛ فهناك فئات وطوائف عديدة تعاونت مع الفرنسيين، وفئات أخرى انضمت للمماليك وكان أبرزهم أقباط مصر الذين ساعدوا الفرنسيين في جباية الضرائب، وخاصة جرجس الجوهري وطائفته القبطية من الكتبة والمباشرين، وكان من الأهمية لدى الفرنسيين أن يحتفظ هؤلاء بمكانتهم وهيئاتهم بين أهالي مصر من الفلاحين لضمان جباية الضرائب، الأمر الذي دفع الفرنسيين إلى إقامة علاقات طيبة مع هؤلاء[123]. كما كان الروم من الشوام المقيمين في مدينة الإسكندرية، وهؤلاء تعاونوا مع الفرنسيين في جمارك وموانئ الإسكندرية[124].

أما سكان الإسكندرية، فقد اشترك البعض من أعيانها وعلمائها في تكوين ديوان المشورة بالإسكندرية الذي أمر بتشكيله الجنرال الفرنسي كليبر أمثال الشيخ محمد المسيري، والشيخ سليمان قنيد، وقاسم زيكيكوك، والحاج حسن أبو هيف والأمير محمد جوربجي غرياني[125].

أما من انضموا للمماليك ومالوا إليهم، فقد حدث ذلك عندما تحطمت شوكة المماليك نتيجة المعارك التي نشبت بينهم وبين قوات الحملة الفرنسية ولم يتبقَّ منهم سوى عدد يتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسمائة إلى أربعة آلاف مملوك، لذلك انضم إليهم مجموعة من الأرقاء الذين اشتراهم المماليك من إحدى قوافل الرقيق القادمة من سنار، كما انضم إلى المماليك مجموعة من الفرنسيين الذين لم يرحلوا مع جنود الحملة الفرنسية قدرت بثلاثمائة فرنسي، آثروا البقاء في مصر وانضموا إلى صفوف المماليك وعرفوا فيما بعد بالمماليك الفرنسيين[126].

لذلك جميعه يقضي الشرط الخامس من المعاهدة بمسامحة هؤلاء وجميع من انضموا إلى الفرنسيين والمماليك أو من أطاعوهم ومالوا لحكمهم؛ حيث نص هذا الشرط على "**أن كامل الذين مالوا إلى حكم الفرنساوية أو حكم المماليك يكونوا مسامحين لسبب أنهم في ذلك معذورين ولم أحد يقدر يسألهم ولا يتعدى عليهم في كل الأشياء وبأي وجه شرعي**"[127].

ومما لا شك فيه أن هذا الشرط جاء بالمعاهدة، نظراً لأن قدوم الحملة الفرنسية وأحداث الفوضى التي شهدتها مصر بسبب سياسة المماليك كان لها آثار سلبية على كل من تعاون معهما كموقف المسلمين المعادي للأقباط بسبب تعاونهم مع الفرنسيين، لذلك صدر فرمان من الدولة العثمانية يحث على عدم التعدي على المعلم جرجس الجوهري وطائفته بسبب تعاونهم مع الفرنسيين لإظهارهم الولاء للدولة العثمانية[128]، كما أن الدولة العثمانية لم تتعرض لمن

انضم إلى المماليك من المتبقين من جنود الحملة الفرنسية الذين استقروا في مصر فيما عرفوا بعد ذلك بالمماليك الفرنسيين، أو الرقيق الذين انضموا إلى صفوف المماليك.

خاتمة المعاهدة:

اختتم الجنرال الإنجليزي ستيوارت المعاهدة بنص " **إن رضا الدولة العلية على الشروط المتقدمين هي خير المكافأة لزود محبتهم مع بعض وحضرة الجنرال سطوارت المذكور بكل شوقه متعشم أن الاتفاق والمحبة الذين بين الجيوش الإنكليزية والجيوش العثمانلية تكون دايمة ومتصلة وثابتة ويتذكروا دائما مجدهم وبطشهم وأخيرا خلاص هذه الأقطار المصرية العظيمة تحريرا في 10 القعدة 1217**" [(129)]. ويبدو لنا من خاتمة المعاهدة إلى أي مدى كان الجنرال الإنجليزي ستيوارت حريصاً على تذكير الباب العالي بالاتفاقيات الثنائية بين إنجلترا والعثمانيين وأيضا لم ينسَ أن يشير في خاتمة المعاهدة كما أشار في مقدمتها عن دور الإنجليز في تحرير مصر من الاحتلال الفرنسي، وأنه لولا التعاون العسكري الإنجليزي مع العثمانيين لما رحلت الحملة الفرنسية عن مصر.

خاتمة البحث:

ويتضح لنا مما سبق أنه على الرغم من أن فرنسا قد أنهت في البداية مرحلة الصراع الاستعماري بينها وبين إنجلترا وخاصة فيما يتعلق بمصر، إلا أن إنجلترا استطاعت في النهاية القضاء على المشروع الفرنسي نهائياً؛

بتعاونها مع القوات العثمانية، ونجح تحالفهما معًا في طرد قوات الحملة الفرنسية من مصر؛ إلا أن الإنجليز قد استقروا في مصر، وبدهاء شديد استخدم الإنجليز سياسة التحالفات؛ فتارة يتحالفون وتحالفوا مع العثمانيين ومع المماليك تارة أخرى، وكان الهدف من ذلك هو عدم إتاحة الفرصة أمام الفرنسيين للعودة مرة أخرى إلى مصر، وأيضا لضمان استمرار الصراع السياسي بين العثمانيين والمماليك، لتضمن استمرار وجودها في مصر بحجة أنها لم ترحل عن مصر إلا بعد استقرار مصر سياسياً وعسكرياً.

وتبين لنا أن إنجلترا حاولت أن تجد في المماليك عملاء وأعوان لها في مصر، لذلك استخدمت سياسة الوساطة بين العثمانيين والمماليك لإعادة المماليك لمكانتهم السياسية والعسكرية كما كانت قبل قدوم الفرنسيين، لكن كل محاولتها هذه قد باءت بالفشل ولم تؤدِّ إلى أية نتيجة، واتضح لنا أيضاً أنه على الرغم من أن صلح أميان المبرم بين الدول الأوربية قد نص على عودة أملاك الدولة العثمانية، كما منح فرنسا الفرصة لمطالبة إنجلترا بالجلاء عن مصر، إلا أن الإنجليز استمر في تشبثهم بالبقاء في مصر، ومع الضغوط الفرنسية من جهة والضغوط العثمانية من جهة أخرى اضطرت الإنجليز إلى الجلاء عن مصر، وبذلك خرجت السياسة الإنجليزية مهزومة مرة أخرى عندما فشلت جميع محاولاتها في خلق حكومة مملوكية قوية موالية لها ومعادية لفرنسا وتستطيع مواجهة أي رغبة فرنسية للقدوم لمصر مرة أخرى .

على هذا النحو اشترطت إنجلترا على العثمانيين عقد معاهدة ثنائية بينهما كشرط لرحيلهم عن مصر، وأبرمت هذه الاتفاقية بين الطرفين ووقعها عن

إنجلترا الجنرال جون ستيوارت قائد القوات البريطانية في مصر، وعن الدولة العثمانية خورشيد باشا الذي كان آنذاك محافظاً لمدينة الإسكندرية، واتضح لنا بعد دراسة ما تضمنته شروط المعاهدة أن الغرض منها هو مشروع مقنع للتمهيد إلى احتلال بريطاني آخر أو فرض حماية بريطانية على مصر، وهذا ما حاولت تحقيقه فعلاً بعد أربع سنوات من رحيلها عندما أرسلت حملة فريزر الفاشلة عام 1807م .

ملاحق الدراسة:

ملحق رقم (1)

مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية، محكمة الإسكندرية،س 107،ص183-184،م 262

تاريخ الوثيقة: 10 ذي القعدة 1217ه/4مارس1803م

موضوع الوثيقة: وثيقة معاهدة جلاء القوات البريطانية عن مصر 1803م

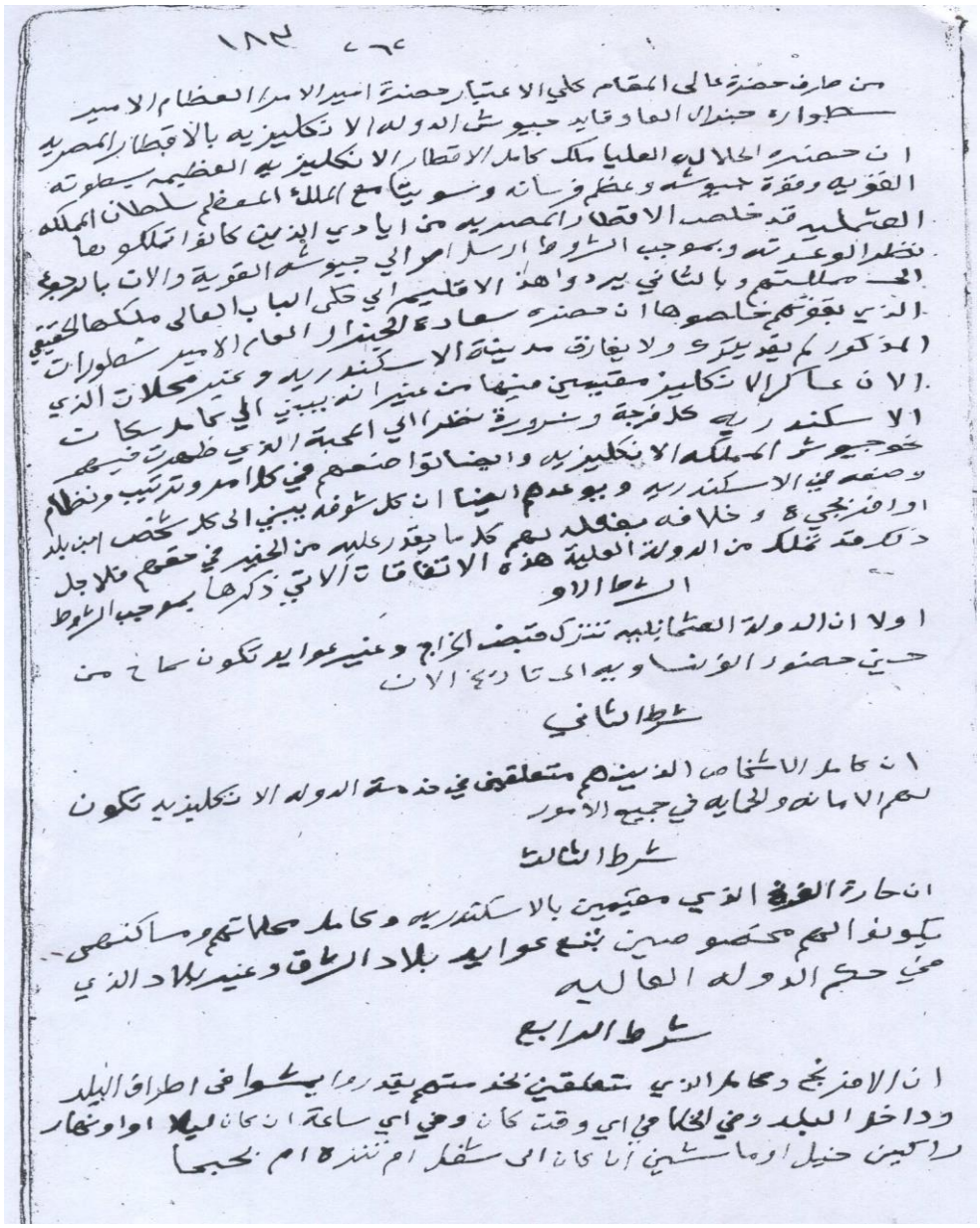

١٨٧

من طرف حضرة عالي المقام كلي الاعتبار حضرة امير الامراء العظام الامير
سطوارت جنرال العساكر وقايد جيوش الدولة الانكليزيه بالاقطار المصريه
ان حضرة الحلالة العليا ملك كامل الاقطار الانكليزيه العظيمه سطوته
القويه وفقة جيوشه وعظم شانه وسوياً مع الملك المعظم سلطان المملكه
العثمليه قد خلصت الاقطار المصريه من ايادي الذين كانوا تملكوها
بخلف الوعد تله وبموجب الشروط ارسل امراي جيوشه القوية والان بارجوع
الى حملتهم والثاني يرد واهذا الاقليم الي حكم الباب العالي ملكها الحقيقي
الذي بقوتهم خلصوها ان حضرة سعادة الجنرال العام الامير سطوارت
المذكور لم يقدر يترك ولا يفارق مدينة الاسكندريه وعنبر محلات الذي
الان عساكر الانكليز مقيمين منها من عنبر انه يبني الي حامل سكات
الاسكندريه كل فرجة وضرورة نظراي الحمية الذي ظهرت فيهم
نحو جيوش المملكه الانكليزيه وايضا تواضعهم في كل امر وترتيب ونظام
وصفه فيه الاسكندريه وبوعدهم ايضا ان كل شوفه يبني الى كل شخص ابن بلد
او افرنجي او خلافه يفعله لهم كل ما يقدر عليه من الخير نحو حقهم فلاجل
ذلك قد تملك من الدولة العلية هذه الاتفاقات الاتي ذكرها بموجب الشروط

الشرط الاول

اولا ان الدولة العثمانليه تترك قبض الخراج وعنبر عوايد تكون ساخ من
حين حضور الوزنا وبيه الى تاريخ الان

شرط الثاني

ان حامل الاشخاص الذين هم متعلقين في خدمة الدولة الانكليزيه تكون
لهم الامانه والحمايه في جميع الامور

شرط الثالث

ان حارة الفرنج الذي مقيمين بالاسكندريه وحامل محلاتهم ومساكنهم
يكونوا لهم مخصوصين بنفع عوايد بلاد الرشاق وعنبر بلاد الذي
في حكم الدولة العالية

شرط الرابع

ان الافرنج وحامل الذي متعلقين لخدمتهم يقدروا يكونوا في اطراف البلد
وداخل البلد وفي الخلا في اي وقت كان وفي اي ساعة ان كان ليلا او نهار
راكبين خيل او ماشيين ان كان الى سفر ام نزهة ام بحبا

تابع ملحق (1) وثيقة المعاهدة

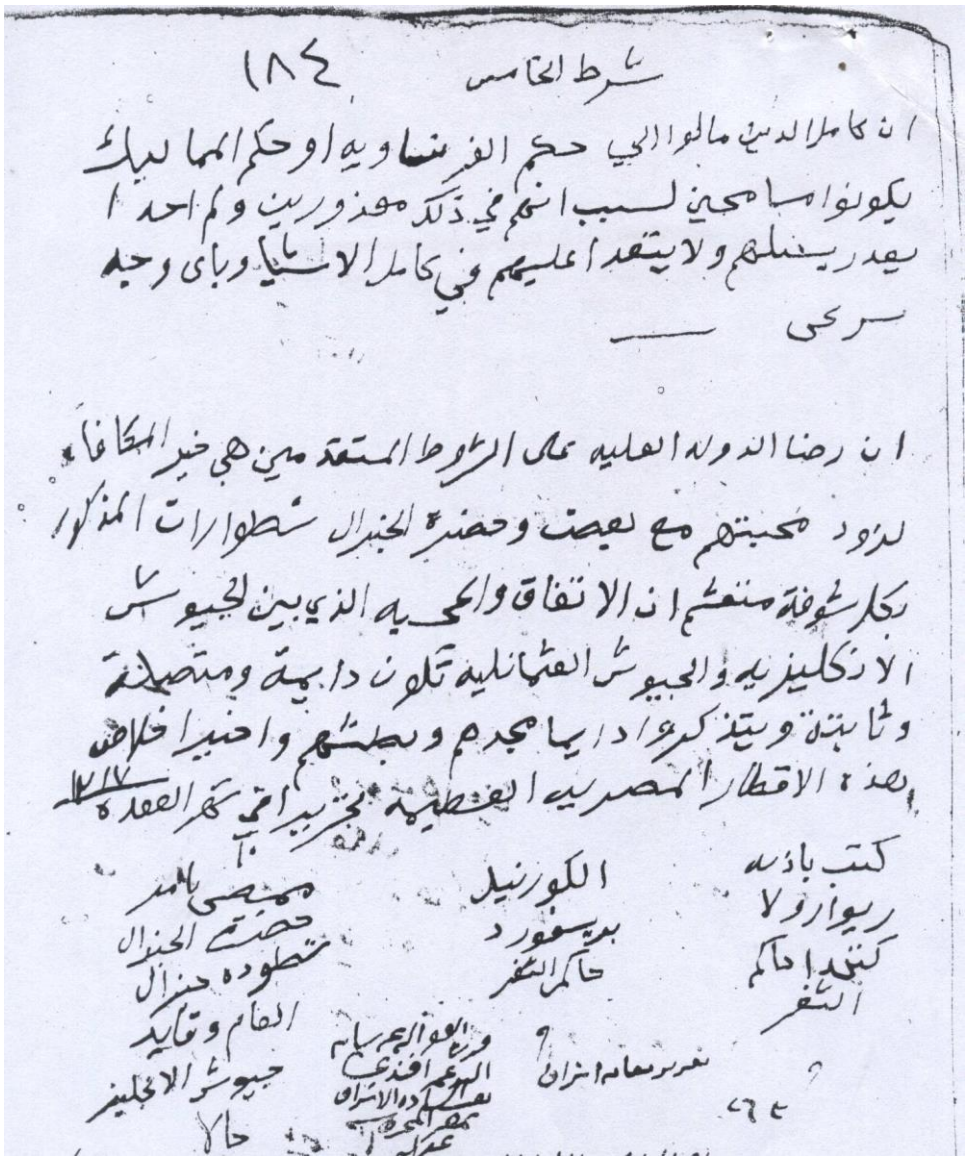

ملحق رقم (2)

مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية، محكمة الإسكندرية،س 107،ص181،م 257

تاريخ الوثيقة: 11 ذي القعدة 1217ه/4مارس1803م

موضوع الوثيقة: ملحق تفسيري لوثيقة المعاهدة موقع من خورشيد باشا

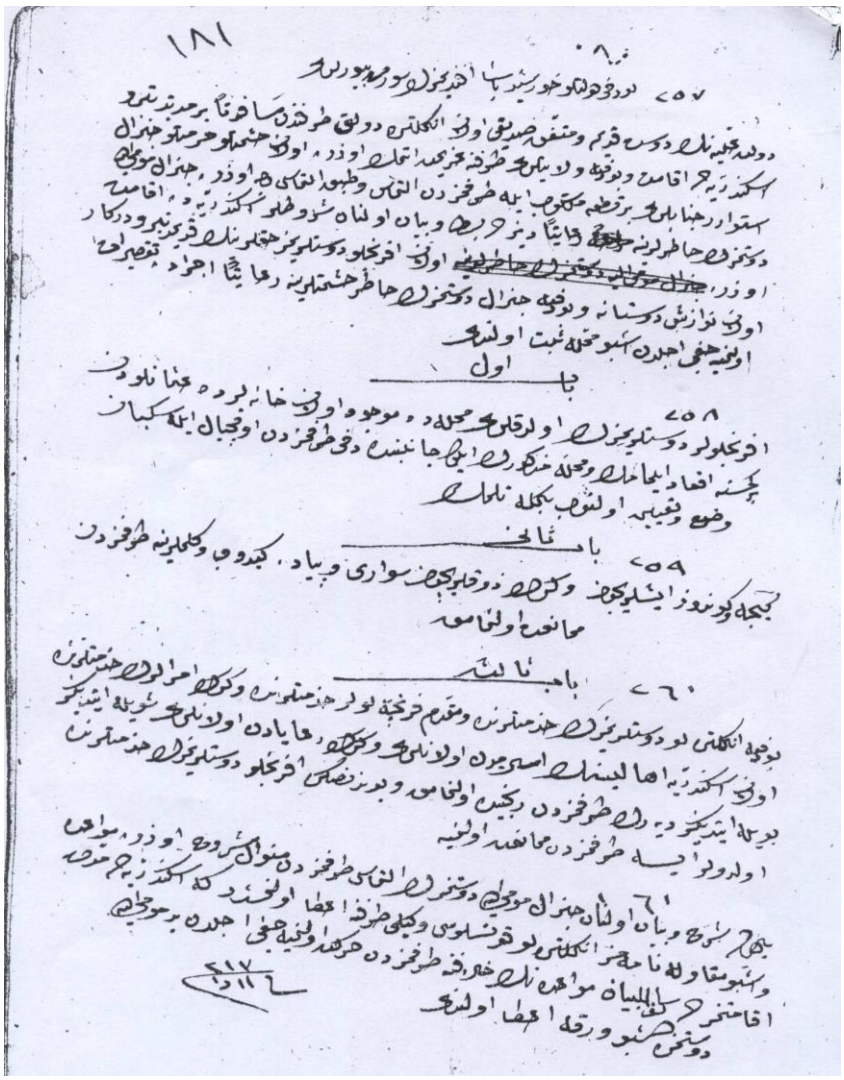

الترجمة العربية لوثيقة الملحق التفسيري للمعاهدة

ملحق رقم(2)

أمر افندينا صاحب الدولة خورشيد باشا التمس صاحب المهابة والاحترام جناب الجنرال استوراد من طرفنا بخطاب منذ فترة الاقامة فىالإسكندرية مسافرا من طرف دولة إنجلترا الصديقة القديمة والحليفة للدولة العليا إلى ولاياتها ومراعاة لخاطر صديقنا الجنرال المشار إليه طبقا لالتماسه تم قيد الشروط المدرجة والمبينة أدانه هذا حتى لا يحدث تقصير مراعاة للرعاية والحبة الواضحة منذ القدم فى حق أصدقائنا الأجانب للإقامة بالإسكندرية وللخاطر المعتبر لصديقنا الجنرال هذه المرة .

الباب الأول:

عدم إسكان أى شخص من العثمانيين فى المنازل الموجودة فى الحى القاطن به أصدقائنا الأجانب وتعيين رماة السهام وعسكر السكبان من طرفنا بجانب الحي المذكور للحراسة.

الباب الثانى:

ألا يمنع من طرفنا ذهاب وإياب السواري والبيادة ليل نهار سواء لأعمالهم أو للترفيه

الباب الثالث:

عدم وقوع ضرر من طرفنا قائلين افعلو هكذا وتصرفوا هكذا سواء لأهالى الإسكندرية أوالرعايا سواء الذين فى خدمة الأجانب قبل ذلك

أو فى خدمة الأمراء وألا يمنعوا من طرفنا إذا عملوا فى خدمة أصدقائنا الأجانب بعد ذلك.

وقد تم تسليم نص اتفاقنا هذا إلى الوكيل القنصل الإنجليزى بناء على المنوال المشروح لالتماس صديقنا الجنرال المشار إليه من طرفنا والمبين اعلاه وأنه تم تسليم تلك الورقة إلى يد صديقنا المشار إليه حتى لا يحدث تصرف من طرفنا خلاف الاتفاق سالف الذكر فى مدة إقامتنا بالإسكندرية فى 11ذى القعدة 1217هـــ.

ملحق رقم(3)

مصدر الوثيقة:

Gabriel Effendi Noradon fhilen, Eecuett d'Actes internattlonlux de l'e mpire Ottoman tome Deuyleme 1789- 1856, Paris 1900, pp.50-51

تاريخ الوثيقة: 27 مارس 1802 م .

موضوع الوثيقة: معاهدة (إميان)الموقعة لإقرار السلام بين فرنسا وإنجلترا (البنود الخاصة تركيا)

Nº 14.

Traité de paix

conclu

à Amiens entre la France et l'Angleterre.

(Articles concernant la Turquie.)

En date du 27 Mars 1802 (1216).

Art. 8. — Les territoires, possessions et droits de la Sublime Porte sont maintenus dans leur intégrité, tels qu'ils étaient avant la guerre.

Art. 9. — La République des Sept-Iles est reconnue.

Art. 17. — Les ambassadeurs, ministres et autres agents des Puissances contractantes, jouiront respectivement, dans les Etats des dites Puissances, des mêmes rangs, privilèges, prérogatives et immunités, dont jouissaient, avant la guerre, les agents de la même classe.

Art. 19. — Le présent traité définitif de paix est déclaré commun à la Sublime Porte ottomane, alliée de S. M. britannique, et la Sublime Porte sera invitée à transmettre son acte d'accession dans le plus court délai possible.

N° 15.

Acte d'accession de la Turquie au traité d'Amiens conclu entre la France et l'Angleterre.

En date du 13 Mai 1802 (11 Moharrem 1217).

Moi, qui, par la grâce continuelle et les bienfaits non interrompus de l'Etre impassible et invariable, de l'auteur suprême de tout pouvoir et bien-être, du fondateur de l'édifice durable et glorieux du Califat, et à l'aide des miracles généralement salutaires de notre grand Prophète Mohammed, le chef des prophètes, le conducteur des personnes saintes, le soleil des deux mondes (que la plus grande bénédiction repose sur lui et sur ses compagnons !). — suis le serviteur et seigneur de la Mecque, de Médine, de la sainte Jérusalem et de ses temples, de ces lieux hauts et sacrés, vers lesquels tous les peuples dirigent leurs prières, le calife suprême et le monarque heureux de tant de grands pays, provinces, villes, places fortes et châteaux, qui sont situés en Roumélie et Anatolie, sur les mers Blanche et Noire, en Hedjaz et en Irak, et qui excitent la jalousie des potentats de la terre;

Moi, qui suis le Sultan, fils du Sultan, et l'Empereur, fils de l'Empereur, le Sultan Ghazi-Sélim-khân, fils du Sultan Moustapha-khan, fils du Sultan Ahmed-khan.

Que, par le présent et haut acte de notre Empire et Califat, il soit notoire qu'en conséquence de l'article 19 du traité de paix définitive qui a été conclu et signé, au congrès d'Amiens, le 22me jour du mois Zilcadé de l'an passé 1216, ou 27 mars 1802, de l'ère chrétienne, entre les plénipotentiaires du Premier Consul de la République française, au nom du Peuple français, ainsi que de la Cour d'Espagne et de la République Batave, et entre le plénipotentiaire de S. M. le Roi des royaumes unis de la Grande-Bretagne et de l'Ir-

الترجمة العربية ملحق (3)

معاهدة سلام موقعة بين فرنسا وإنجلترا(إميان)

(البنود الخاصة تركيا)

بتاريخ 27 مارس 1802 م

بند8: الأراضي والممتلكات وحقوق الباب العالي تحفظ بأكملها كما كانت قبل الحرب.

بند 9: الاعتراف بجمهورية السبع جزر.

بند17: السفراء والوزراء والمندوبين الآخرون للقوى الموقعة يتمتعون على التوالي في دول ما يقال بالقوى بنفس المقامات والمزايا والامتيازات والحصانات التي كان يتمتع بها من قبل الحرب المندوبون في نفس الدرجة.

بند19: المعاهدة الحالية النهائية للسلام قد أعلنت بصفة مشتركة بين الباب العالي العثماني وحليفته بريطانيا (العظمى) والباب العالي مدعو إلى تسليم ملحق الاتفاقية في أقرب فترة ممكنة.

رقم 15: تلحق تركيا في معاهدة أميين المبرمة أو الموقعة بين فرنسا وإنجلترا بتاريخ 13 مايو 1802 (11 محرم 1217هـ) أنا عن طريق النعمة المستمرة التي لا تتوقف من الله الذي لا يتأثر ولا يتغير، والمانح الأعلى لكل سلطان ولكل رفاهية، ومؤسس المبنى الدائم والمجيد للخليفة، وبمساعدة المعجزات العامة المفيدة الخلاصية لنبينا العظيم (صلى الله عليه وسلم) سيد الأنبياء وقائد

الأشخاص القديسين، وشمس العالمين (عليه وعلى أصحابه أعظم الصلاة والتسليم) أنا خادم وسيد مكة والمدينة والقدس المقدسة ومعابدها (كنائسها) وأماكنها العالية والمقدسة التي تتوجه إليها كل صلوات الشعوب، أنا الخليفة العالي والإمبراطور السعيد للعديد من البلدان العظيمة والأقاليم، والمدن والميادين والأماكن الحصينة والقصور التي تقع في رومالي، وأناضولي Anatolie، وعلى كل من البحر الأبيض والبحر الأسود، وفي الحجاز والعراق، وتثير غيرة القوى العظمى الأرضية.

أنا السلطان بن السلطان أنا السلطان "غازي سليم خان" Ghazi Selim Khan ابن السلطان مصطفى خان Moustapha Khan ابن السلطان أحمد خان Ahmied Khan.

وبواسطة العمل الحالي لخلافتنا والسلطنة فمن الشائع أنه نتيجة للبند 19 لمعاهدة السلام النهائية التي أبرمت ووقعت في كونجرس أو مؤتمر أميين Amens في الثاني والعشرين 22 من شهر ذي القعدة من العام الماضي 1216 هجرية أو 27 مارس 1802 ميلادية (من الحقبة المسيحية) بين المفوضين بصفة مطلقة بين القنصل الأول أو رئيس قناصل الجمهورية الفرنسية باسم الشعب الفرنسي وكذلك من محكمة أسبانيا ومن جمهورية باتاف Batave وبين المفوضين بصفة مطلقة من ملك المملكة المتحدة وبريطانيا العظمى وأيرلندا والباب العالي تتضمن في هذه المعاهدة التي أرسلت إليه (الباب العالي) والموقعة بالقوى المعنية وصار الباب العالي

(تركيا) مدعوا ليلحق بهذه المعاهدة في أقرب فترة ممكنة والباب العالي هو حليف جلالة ملك إنجلترا.

وما دام التوقف الكامل لأوجاع الحرب والبحث عن الوسائل المفيدة التي يمكن أن تؤدي إلى استتباب الهدوء التام وتؤسس رفاهية الشعوب وهما موضع أمانينا الهمايونية الأكثر توهجا ونحن نقبل ببنود وشروط الاتفاقية المعنية التي تخص بابنا العالي أو يمكن أن تهمه ونعتمد هذه البنود والشروط كما هي مدرجة هنا كلمة كلمة ونعلن في نفس الوقت أننا سنقوم بحفظها وملاحظتها إلى الأبد ونعلن بصفة رسمية أن السلام والروابط السعيدة والصداقة قد تأسست بين الباب العالي والجمهورية الفرنسية الرزينة وبين سكان الدولتين على التوالي كذلك.

وقد تزود الملحق الحالي للاتفاقية بتوقيعنا السلطاني المجيد وكما قبلنا كذلك من جانبنا الهمايوني ببنود وشروط الاتفاقية المعنية التي ترتبط ببابنا العالي أو يمكن أن تخصه وسوف نلاحظ ذلك بكل صرامة بما لا يثير أي شك.

معطاة في 11 من شهر محرم عام 1217 هجرية.

ملحق رقم (4)

مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية، محكمة الإسكندرية،س 107،ص ص 254-255،

تاريخ الوثائق: من 28 شوال 1218ه- 25 ذي القعدة 1218ه/ 1804م

موضوع الوثيقة: مجموعة وثائق تمثل إقرارات حسن بيك خذندار على باشا الجزائرلي للقناصل الأوربيين بالاموال المستحقة لهم عند علي باشا وخورشيد باشا والتي استولى عليها كسلف أو قروض ولم يسدداها، وهذا يخالف الشرط الاول من المعاهدة

ملحق رقم (4)

مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية، سجلات الديوان العالي،س 3،ص ،

تاريخ الوثيقة: أوائل شهر رجب الفرد سنة 1218ه/ 1804م

موضوع الوثيقة: فرمان صادر من السلطان العثماني يتضمن عدم الإعتداء على قنصل النمسا وترجمانه والعاملين معه وعدم فرض ضرائب عليهم، بناءً على شكوى سفير النمسا بالأستانة

الترجمة العربية للوثيقة للفرمان السلطاني ملحق رقم (5)

قدوة القضاة والحكام معدن الفضل والكلام مولانا قاضي إسكندرية مصر زيد فضله، ليكن معلوما لديكم عندما يصلكم التوقيع الرفيع الهمايوني أن أرسل إلينا عرضحال مختوم من قدوة أمراء الملة المسيحية قواليرده استرمي ختمت عواقبه بالخير السفير المرخص له من قبل دولة النمسا المقيم بالآستانة، أن بناء على البراءة العالية الشأن المعطاة للمترجم "ميخائيل ولد فرانسيزدبان" ليكون بجانب قنصل النمسا المقيم في إسكندرية مصر من طرف الإمبراطور، ولهذا فإن بناء على شروط البراءة يجب منع دخول المترجم والاثنين الذين في خدمته تحت مطالبة الخراج وأموال العوارض والقصابية وسائر الرسوم والتكاليف العرفية بناء للأمر الشريف والموجود في أيديهم ولهذا يجب عدم مطالبة المترجم والنفرين الذين في خدمته ومنهم "حنا ولد موصى كاحيل" ونفر آخر بأي طلب للجزية وتوفير الحماية والصيانة لهم وصدر أمري الشريف بذلك وطبقا لنشان القبودات المحفوظ في ديواننا الهمايوني وجدنا أنه تم إعطاء البراءة الشريفة للمترجم الموجود بجانب القنصل المشار إليه ووكيله بتاريخ الأول من شهر صفر المبارك لهذه السنة واسمه "ميخائيل ولد فرانسيز ديانة" وبالتالي فيحق له أن يكون معه نفرين في خدمته لا تتم مطالبتهم بالخراج وأموال العوارض والقصابية وسائر الرسوم والتكاليف العرفية وعدم التعدي عليهم وتوفير الحماية والصيانة لهم طبقا للبراءة التي في أيديهم المسطورة والمقيدة ولهذا يتم العمل والحركة بالوجه المشروح الصادر فيه الفرمان عالي الشأن بمجرد وصول أمري الشريف. مولانا المشار إليه بوجود نفرين في

خدمة المترجم أحدهما اسمه "حنا ولد موصى كاحيل" ونفر آخر عليك تمكينهم من الأماكن التي يذهبون إليها وعدم مخالفة شروط البراءة من حماية وصيانة لهم والعمل بمضمون أمري الشريف ويعتمد بالعلامة الشريفة.

تحريرا في أوائل شهر رجب الفرد لسنة 1218هـ.

بمقام القسطنطينية المحروسة.

الهوامش:

(1)[1] **عهد القنصلية:** Le consulat : هي الفترة التي تلت انقلاب 18 بروميسر التي أطاحت بحكومة الإدارة director، وهي الفترة من 10 نوفمبر 1799م حتى 18 مايو 1804م، وتم تعيين بونابرت في منصب القنصل الأول لفرنسا. انظر، محمد صبري السربوني، الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (1811-1849)، ترجمة ناجي رمضان عطية، مراجعة وتقديم أحمد ذكريا الشلق، المركز القومي للترجمة، القاهرة ج1، ص254.

(2) محمد صبري السربوني، الإمبراطورية المصرية، المرجع السابق، ج1، ص254.

(3) ناهد السيد على زيان: الجالية البريطانية في مصر 1805-1882م، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، عدد 83، القاهرة 2011، ص15.

(4) **السلطان مراد:** هو السلطان مراد بن سليم الثاني، وعرف بالسلطان الغازي مراد خان الثالث، ولد في القسطنتينية في 5 جمادى الأولى سنة 953هـ الموافق 4 يوليه سنة 1546م، وتوفي في 8 جمادى الأولى سنة 1003هـ الموافق 16 يناير 1595م؛ أي حكم الدولة العثمانية تسعة وأربعين عاما. انظر: فطين أحمد فريد، مصر والدولة العثمانية من سلاطين بني عثمان إلى باشوات مصر، سلسلة ذاكرة التاريخ، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2003م، ص ص 162-163.

(5) **براءة:** هي أمر همايوني مذيل بتذكرة سلطانية تصدر من السلطان العثماني، وهي تشبه الفرمان السلطاني.

(6) زينب محمد حسين الغنام، الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني 1517-1798م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر 1998م، ص46.

(7) زينب محمد حسين الغنام، المرجع السابق، ص46.

(8) ناهد السيد على زيان، المرجع السابق، ص17.

(9) دار الوثائق القومية، سجلات محكمة الإسكندرية، سجل رقم 101، ص136، وثيقة رقم 246، 27 جمادى الأولى 1023هـ.

(10) أحمد زكريا الشلق وآخرون، محمد علي وعصره، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2000م، ص15.

(11) محمد فؤاد شكري، مصر في مطلع القرن التاسع عشر 1801- 1811، مطبعة جامعة القاهرة 1958م، ط1، ص ص 77-78.

(12) **هتشنسون:** هو John Helly Hutchinson 1757-1835 وهو واحد من أشهر الجنرالات الإنجليز وأبرز الذين ناضلوا ضد الثورة الفرنسية وحملة بونابرت على مصر، فبعد أن شارك في الحملات ضد فرنسا في شامباني Champagne وفي فياندرا، وفي هولندا في الفترة من 1792-1800م، ورحل عام 1801م متجها إلى مصر، حيث أصبح بعد موت الجنرال إبركرومي في 28 مارس 1801م، وحاصر القاهرة مجبرا الجنرال بيلاز (بليار) أن يستسلم في 27 يونيو 1801م، وعندئذ توجه للإسكندرية وحاصر الجنرال مينو ليجبره على الاستسلام مع كل جيشه، وفي عام 1806م أرسل إلى روسيا كسفير غير عادي. انظر: أنجلو ساماركو، دولة محمد علي في الوثائق الإيطالية؛ مصر في عصر الفوضى 1801-1805، راجع الترجمة، حسين

محمود، مراجعة تاريخية جمال زكريا قاسم، تصدير، محمد صابر عرب، ط1، ج1، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2006م.

(13) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأعمال الفكرية، سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة 1998م، ج1، ص ص229- 230.

(14) لويس جرجس، يوميات من التاريخ المصري الحديث (1952-1775) الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 120، القاهرة 1998، ص64.

(15) أنجلو ساماركو، دولة محمد على في الوثائق الإيطالية، المرجع السابق، ص ص 41-42.

(16) زينب محمد حسين الغنام، المرجع السابق، ص9.

(17) ناهد السيد علي زيان، المرجع السابق، ص239.

(18) كارلو جيليو، القضية المصرية 1798- 1841م، دراسة ضمن كتاب الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي، ترجمة عماد البغدادي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، عدد 972، القاهرة 2005م، ص154.

(19) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية، المرجع السابق، ج1، ص220.

(20) **سميث**، هو السير وليام سيدني سميث (1764- 1840)، الأميرال والوزير الإنجليزي المفوض الذي كان يحتل أهمية قصوى في أحداث الشرق، وعين مبعوثاً بريطانياً إلى الدولة العثمانية، وكان واحداً من أبرز الشخصيات البريطانية آنذاك، وكان له اتصال بالمماليك في مصر وخاصة مراد بك وعثمان بك البرديسي. انظر، محمد فؤاد شكري، مصر في مطلع القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ج1، ص6، أنجلو ساماركو، دولة محمد على في الوثائق الإيطالية، المرجع السابق، ص60.

(21) **السردار الأكرم:** سردار من الفارسية، مكونة من سر بمعنى صاحب، ودار بمعنى القائد، ولقد كان السلاطين العثمانيون يقودون الجيوش بأنفسهم، ثم صاروا يعهدون بذلك إلى الصدور العظام، ثم رجال الجيش، وكان الصدر الأعظم أو ولي السردارية فلقبه صدر أعظم، أو سردار أكرم، وكان السردار الأكرم يعين بخط همايوني، ويُهدى له سيف مرصع، وكان السردار الأعظم يتسلم الخط الهمايوني ويقبله ويلبس الخلع في حضور قادة الجيوش، وكان من أبرز مهامه مقابلة السفراء والشخصيات المهمة. انظر: أحمد السعيد سليمان تأصيل ما ورد في كتاب الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة 1992م، ص ص 127-128.

(22) **خلعة سمورية:** هي لباس معين مزين يمنح لكبار الموظفين العثمانيين والأجانب وأعيان الولاية في المناسبات والأعياد الدينية، ويقصد هنا بالخلعة السمورية، أي الخلعة السلطانية التي كانت تهدى لكبار الموظفين. انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة 1978م، ص 446.

(23) عزت أفندي، الحملة الفرنسية في ضوء مخطوط عثماني، دراسة وترجمة جمال سعيد عبد الغني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين عدد 134، ص ص 269-270.

(24) **إلجين:** هو اللورد إلجين Elgin السفير البريطاني بالقسطنطينية الذي فوضته الحكومة

الإنجليزية للصلح بين الباب العالي والمماليك. انظر: محمد فؤاد شكري، مصر عند مطلع القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص9.

(25) أنجلو ساماركو، دولة محمد علي في الوثائق الإيطالية، المرجع السابق، ص 62، وثيقة رقم 2، من دي روستي إلى راثيكال، بتاريخ 16 يوليو 1801م.

(26) نفسه، المرجع السابق، ص59، وثيقة رقم1، من دي روستي إلى راثيكال، بتاريخ 11 يوليو 1801م.

(27) محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير، تصدير محمد صابر عرب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2010م من ص ص 30-31..

(28) محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة 2013م، ص287.

(29) رينيه قطاوي، جورج قطاوي، محمد على وأوربا، ترجمة ألفريد يلوز، تصدير على بركات، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2008م، ص41.

(30) جي فارجيت، محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة محمد رفعت عواد، المركز القومي للترجمة، عدد 2/492، ج2، القاهرة 2008م، ص31.

(31) محمد قاسم، حسين حسني، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، لجنة التأليف والنشر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1929، ص4.

(32) جي فارجيت، المرجع السابق، ص 48.

(33) أنجلو ساماركو، دولة محمد علي في الوثائق البريطانية، المرجع السابق، ص69، وثيقة رقم 5، من دي روستي إلى راثيكال ، بتاريخ 30 أكتوبر 1801م.

(34) نفسه، المرجع السابق، ص70، وثيقة رقم 5، من دي روستي إلى راثيكال، بتاريخ 30 أكتوبر 1801م.

(35) أحمد ذكريا الشلق وآخرون، المرجع السابق، ص19.

(36) نفسه، المرجع السابق، ص20.

(37) أنجلو ساماركو، المرجع السابق، ص 69، وثيقة رقم 5، من دي روستي إلى راثيكال ، بتاريخ 30 أكتوبر 1801م.

(38) أحمد ذكريا الشلق وآخرون، المرجع السابق، ص2.

(39) أنجلو ساماركو، المرجع السابق، ص72، وثيقة رقم 6، من دي روستي إلى راثيكال، بتاريخ 16 ديسمبر 1801م.

(40) **اللورد كافان Cavan:** هو اللورد ريتشارد ولييام لامبيرت كونت كافان (1763-1836م) جاء إلى مصر خلفًا للجنرال هتشنسون لقيادة الجيش الإنجليزي في مصر. انظر: أنجلو ساماركو، المرجع السابق، ص72، وثيقة رقم 6، من دي روستي إلى راثيكال ، بتاريخ 16 ديسمبر 1801م.

(41) **ستيوارت:** هو السير جون ستيوارت (1759-1815م) منحه فرديناند الأول حاكم نابولي لقب دوق ميديا Madia وهي إحدى قرى كالابريا Calabria ، حيث حقق الجنرال ستيوارت في الرابع من يوليو 1806م انتصار مشهود على الفرنسيين. انظر أنجلو ساماركو، ص72، وثيقة رقم 6، من دي روستي إلى راثيكال، بتاريخ 16 ديسمبر 1801م.

(42) إدوارد جوان، مصر في القرن التاسع عشر ترجمة محمد مسعود، الطبعة الأولى، القاهرة 1921م، ص225.
(43) إدوارد جوان، المرجع السابق، ص ص 244-245.
(44) أنجلو ساماركو، المرجع السابق، ص 43-44.
(45) **خسرو باشا:** عين خسرو باشا واليا على مصر في أواخر رمضان سنة 1216هـ الموافق الثامن من شهر فبراير 1802م، وكان من مماليك القبطان باشا، وبواسطته عين في هذا المنصب، وهو جركسي الأصل، وكان رجلاً دمويًا وجشعًا إذ فرض ضرائب كثيرة على الشعب المصري وفي الوقت نفسه كان رجلاً بشوشًا في وجوه الأجانب كريمًا مع عشيرته الآخرين. انظر جي فارجيت، المرجع السابق، ص32. إدوارد جوان، المرجع السابق، ص48.
(46) أنجلو ساماركو، دولة محمد علي في الوثائق الإيطالية، ص 94، وثيقة رقم 15، من دي روستي إلى تامارا ، بتاريخ 12 سبتمبر 1802م.
(47) نفسه، المرجع السابق، ص95، وثيقة رقم 15، من دي روستي إلى تامارا ، بتاريخ 12 سبتمبر 1802م.
(48) هنري دودويل، الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة أحمد عبد الخالق بك، على أحمد شكري، تقديم محمد عفيفي، المركز القومي للترجمة، عدد 11، القاهرة 2007م، ص3.
(49) جي فارجيت، المرجع السابق، ص13.
(50) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية، ج2، المرجع السابق، ص27.
(51) Gabriel Effendi Noradounghien ,Recueit d'Actes internationaux de l'Empire Ottoman tome Deuxieme 1789- 1856, Paris 1900, p. 49.
. (52) Gabriel Effendi, p 49.
(53) عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق، جزء 1، ص200.
(54) أحمد ذكريا الشلق وآخرون، محمد علي وعصرن المرجع السابق، ص21.
(55) صلاح أحمد هريدي، أوربا من الثورة الفرنسة حتى الحرب العالمية الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية 2007م، الطبعة الأولى، ص99.
(56) أحمد زكريا الشلق وآخرون، محمد علي وعصرن المرجع السابق، ص21
(57) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج2، ص270.
(58) **سباستياني**: هو هورايس كونت مولود في كورسيكا عام 1772م عين سفير فرنسا في الآستانة، ثم ماريشال فرنسا، وكان واحدًا من المبعوثين الفرنسيين الذين أرسلهم بونابرت لمحاولة استعادة النفوذ الفرنسي في الشرق، وعين وزيرًا للخارجية في فرنسا في عهد لويس فيليب وفي عام 1851م، رينيه قطاوي، جورج قطاوي ،المرجع السابق، ص 49، أنجلو ساماركو، المرجع السابق، ص98.
(59) إدوارد جوان، المرجع السابق، ص 259.
(60) **خورشيد باشا**: هو أحمد خورشيد باشا، عين حاكما لمدينة الإسكندرية ثم واليًا على مصر في غرة ذي الحجة 1218 هـ حتى 15 صفر 1220هـ، واعترف بتوليته الجيش من ترك وألبان وأذعنوا له بالطاعة، وأثبت بعد ذلك بأنه والي ضعيف غير كفء، لذلك لم تستمر ولايته سوى سنة وشهرين ونصف وهو خامس والي يتولى مصر في ثلاث

سنوات. انظر: عمر السكندري، سليم حسن، مراجعة أ.ج سفدج، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مطبعة المعارف، مصر1916م،119، محمد كمال يحي ، المرجع السابق، ص52.

([61]) أنجلو ساماركو، دولة محمد علي في الوثائق الإيطالية، ص 98، وثيقة رقم 17، من دي روستي إلى سترومر، بتاريخ 30 نوفمبر 1802م.

([62]) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية، ج2، ص ص 270-271.

([63]) إدوارد جوان، المرجع السابق، ص 225.

([64]) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مكتبة الأسرة، القاهرة 2003م، المصدر السابق، جزء 6، ص464.

([65]) فريد أمجن، التاريخ السياسي للدولة العثمانية منذ قيام الدولة وحتى معاهدة قينارجة الصغرى، بحث ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة صالح سعداوي، استانبول 1999م، ص219.

([66]) Gabriel Effendi Noradounghien ,Recueit d'Actes internationaux de l'Empire Ottoman tome Deuxieme p.p 49-50.

([67]) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص78.

([68]) أنجلو ساماركو، المرجع ، ص 100، وثيقة رقم 18، من دي روستي إلى سترومر ، بتاريخ 2 نوفمبر 1802م.

([69]) جي فارجيت، المرجع السابق، ص32.

([70]) أنجلوا ساماركو، المرجع السابق، ص 100، وثيقة رقم 18، من دي روستي إلى سترومر ، بتاريخ 2 نوفمبر 1802م.

([71]) نفسه، المرجع السابق، ص 109،وثيقة رقم 23، من دي روستي إلى سترومر، بتاريخ 21 مارس 1803م.

([72]) دار الوثائق القومية، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل رقم 107، ص 183-184، وثيقة 262، 10 ذي القعدة 1217م.

([73]) نفسه، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل رقم 107، ص21ن وثيقة رقم 257، بتاريخ 11 ذي القعدة 1217هـ/ 4 مارس 1803م.

([74]) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار، المصدر السابق، ج6، 2003م، ص371.

([75]) **ميست:** هو الميجور ميست Major Misset، كان رجلاً عسكريًا على درجة كبيرة من الحمق والغرور والجهالة بالمسائل العسكرية، وعين قنصلاً عامًا لبريطانيا في الإسكندرية، بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر، وكان من أنصار ضم مصر إلى ممتلكات ومستعمرات بريطانيا، وتعددت رسائله إلى الحكومة البريطانية في المدة من 1803- 1807م، مطالباً إياها باحتلال مصر. انظر عبد العزيز الشناوي المرجع السابق، ج1، ص213.

([76]) كارلو جيليو، المرجع السابق، ص160.

([77]) جي فارجيت، المرجع السابق، ص32.

([78]) دار الوثائق القومية، الفرمانات السلطانية، فرمان رقم 127، بتاريخ أواسط محرم 1218هـ.

(79) نفسه، محكمة الإسكندرية الشرعية، ص 183، وثيقة 262، 10 ذي القعدة 1217هـ، 4 مارس 1803م، يلاحظ ركاكة الأسلوب في طريقة كتابة المعاهدة ، نظرا لأن من أملاها هو مترجم الجنرال الإنجليزي ستيوارت ومن كتبها هو الكولونيل ديو رولا الحاكم العسكري الإنجليزي لمدينة الإسكندرية، وواضح أن المعاهدة قد سجُلت كما هي بوثائق محكمة الإسكندرية .

(80) نفسه، سجلات محكمة الإسكندرية، سجل 107، ص183، وثيقة 262، 10 ذي القعدة 1217هـ، نص المعاهدة.

(81) نفسه، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل رقم 107، ص 181، وثيقة 257، 11 ذي القعدة 1217هـ، لملحق التفسيري للمعاهدة.

(82) نفسه، الفرمانات السلطانية، فرمان رقم 54، أوائل جمادى الآخر 1218هـ.

(83) أنجلو ساماركو، دولة محمد علي في الوثائق الإيطالية، ص111، من دي روستي إلى ستورمر، وثيقة رقم 24، بتاريخ 24 أبريل 1803م.

(84) نفسه، المرجع السابق، ص121. وثيقة رقم 29، من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ 6 مايو 1803م.

(85) دار الوثائق القومية، سجلات محكمة الإسكندرية، سجل رقم 107، فرمانات من وثيقة رقم 278 إلى وثيقة 298، صفحات من 207 إلى 222، بتاريخ جمادى آخر 1217هـ.

(86) أنجلو ساماركو، المرجع السابق، ص123، وثيقة رقم 30، من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ 18 مايو 1803م.

(87) نفسه، المرجع السابق، ص149، وثيقة رقم 44، من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ 30 سبتمبر 1803م.

(88) أنجلو ساماركو، المرجع السابق، ص 157 ،وثيقة 46، من جودار إلى ستورمر، بتاريخ 25 نوفمبر 1803م.

(89) دار الوثائق القومية، الفرمانات السلطانية، فرمان رقم 70، بتاريخ 15 رجب 1219هـ.

(90) **علي باشا الجزائرلي:** كان علي باشا الجزائرلي مملوكاً لمحمد باشا حاكم الجزائر، ولذلك سمي بالجزائرلي، ويسميه الجبرتي في كتابه عجائب الآثار "بالطرابلسي"؛ لأنه حكم ولاية طرابلس الغرب، ونظراً لأنه كان يتصف بالظلم وارتكاب الجرائم، مما دفع أهلها إلى الثورة عليه، ولجأ إلى مراد بك زعيم المماليك ونزل ضيفاً عنده، ووصل إلى الإسكندرية، في أوائل يوليو سنة 1803م، بعد رحلة أغرقت خمسة عشر يوماً، وجاء ومعه قوة من ألف جندي ، وبدأ يوطد علاقاته بالبكوات المماليك، ويعتقد أنه مزود بتفويض كامل، وكان يرغب في استخدامه بقوة لصالح الباب العالي، ويصفه دي روستي قنصل النمسا في مصر بأنه شخص متغطرس ومتكبر وعدواني ودموي. انظر: عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، جزء 2، ص281، أنجلو ساماركو، المرجع السابق، جزء 1 ، ص ص 137-153.

(91) نفسه، محكمة الإسكندرية، سجل 107، ص 253، م 341، 28 شوال 1218هـ، ص 253، م 342، 28 شوال 1218هـ، ص254، م 343، 28 شوال 1218، ص254، م344، 28 شوال 1218، ص255، م 346، 25 ذي القعدة 1218هـ.

(92) نفسه، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل 107ن ص 183، وثيقة 262، 10 ذي القعدة 1217هـ.

([93]) نفسه، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل رقم 107، ص181، وثيقة رقم 257، 11 ذي القعدة 1217هـ.
([94]) أنجلو ساماركو، دولة محمد علي في الوثائق الإيطالية، المرجع السابق، ص52.
([95]) نفسه، المرجع السابق، ص53.
([96]) نفسه، المرجع السابق، ص 184، وثيقة 55، من دي روستي إلى سترومر، بتاريخ 30 مارس 1804م.
([97]) زينب محمد حسين الغنام، المرجع السابق، ص13.
([98]) نفسه، المرجع السابق، ص18.
([99]) دار الوثائق القومية، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل 107، فرمانات تبدأ من وثيقة رقم 287إلى وثيقة رقم 298، وصفحات تبدأ من 207 إلى 221، بتاريخ 22 جماد آخر 1217هـ.
([100]) نفسه، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل 107، ص183، وثيقة 262، 10 ذي القعدة 1217هـ.
([101]) نفسه، سجل 107، ص 181، وثيقة رقم 257، 11 ذي القعدة 1218هـ، الملحق التفسيري للمعاهدة.
([102]) أنجلو ساماركو، دولة محمد علي في الوثائق الإيطالية، ص 162، وثيقة 48، من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ 5 ديسمبر 1803م.
([103]) نفسه، المرجع السابق، ص 162، وثيقة 48،من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ 5 ديسمبر 1803م.
([104]) نفسه، المرجع السابق، ص 158، وثيقة 46، من جودار إلى ستورمر، بتاريخ 25 نوفمبر 1803م.
([105]) نفسه، المرجع السابق، ص ص 159-16، وثيقة 47، محضر اجتماع القناصل، بتاريخ 1 ديسمبر 1803م،
([106]) نفسه، المرجع السابق، ص 162، وثيقة 48، من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ 5 ديسمبر 1803م.
([107]) نفسه، المرجع السابق، ص 165، وثيقة 48، من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ 5 ديسمبر 1803م.
([108]) أنجلو ساماركو، دولة محمد علي في الوثائق الإيطالية، ص ص 163-164،وثيقة 48، من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ 5 ديسمبر 1803.
([109]) نفسه، المرجع السابق ،ص164، وثيقة 48، من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ 5 ديسمبر 1803م.
([110]) نفسه، المرجع السابق،ص 169 وثيقة 50، من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ 10 ديسمبر 1803م.
([111]) أنجلو ساماركو، دولة محمد علي في الوثائق الإيطالية غير المنشورة، ص ص 171-173، وثيقة 52، بتاريخ 10 فبراير 1804م، ترجمة الفرمان السلطاني الخاص بأحداث الإسكندرية.
([112]) صلاح أحمد هريدي، الجاليات في مدينة الإسكندرية، في العصر العثماني (923-1213هـ/ 1517-1798م)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة

2004م، الطبعة الأولى، ص ص 66-67.
([113]) زينب محمد حسين الغنام، المرجع السابق، ص ص 18-19.
([114]) أنجلو ساماركو، دولة محمد علي في الوثائق الإيطالية غير المنشورة، ص 138، وثيقة 37، من جودار إلى ستورمر، بتاريخ 25 يوليه 1803م.
([115]) نفسه،المرجع السابق،ص149، وثيقة 44، من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ 30 سبتمبر 1803م.
([116]) نفسه، المرجع السابق، ص123، وثيقة 30، من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ18 مايو 1803م.
([117]) نفسه، المرجع السابق، ص 166، وثيقة 49، من جودار إلى ستورمر، 10 ديسمبر 1803م.
([118]) نفسه، المرجع السابق، ص 162، وثيقة 48، من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ 5 ديسمبر 1803م.
([119]) نفسه، المرجع السابق، ص163، وثيقة 48، من دي روستي إلى ستورمر، بتاريخ 5 ديسمبر 1803م.
([120]) دار الوثائق القومية، سجلات الديوان العالي، سجل رقم 3، أمر رقم 19، أواسط شوال 1217هـ.
([121]) نفسه، سجلات الديوان العالي، سجل رقم 3، وثيقة رقم 23، بتاريخ أوائل رجب 1218هـ.
([122]) نفسه، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل رقم 107، وثيقة 122، 15 شعبان 1218هـ.
([123]) ناصر أحمد إبراهيم، الفرنسيون في صعيد مصر المواجهة المالية 1798-1801م، دار الكتب والوثائق القومية، سلسلة مصر النهضة عدد 60، القاهرة 2005م، ص 143.
([124]) دار الوثائق القومية، سجلات محكمة الإسكندرية، س 107، ص185، 11 ذي القعدة 1215هـ.
([125]) نفسه، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل رقم 107، ص125، وثيقة 245، 6 صفر 1213هـ.
([126]) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، جزء2، ص231.
([127]) دار الوثائق القومية، سجلات محكمة الإسكندرية، س 107، ص184، م262، 10 ذي القعدة 1217هـ.
([128]) نفسه، سجلات الديوان العالي، س 2ن ص18، م23، 13 جمادى الآخرة 1216هـ/ 1801م.
([129]) نفسه، سجلات محكمة الإسكندرية، س 107، ص ص183- 184،م 262، بتاريخ 10 ي القعدة 1217هـ.

المصادر والمراجع:

أولا– وثائق غير المنشورة:

1- سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية .

2- سجلات الديوان العالي .

ثانياً: الوثائق المنشور:

1- أنجلو ساماركو، دولة محمد علي في الوثائق الإيطالية؛ مصر في عصر الفوضى 1801–1805، راجع الترجمة، حسين محمود، مراجعة تاريخية جمال ذكريا قاسم، تصدير، محمد صابر عرب، ط1، ج1، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2006م.

2- Gabriel Effendi Noradounghien ,Recueit d'Actes internationaux de l'Empire Ottoman tome Deuxieme 1789- 1856, Paris 1900.

رسائل غير المنشورة:

- زينب محمد حسين الغنام، الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني 1517–1798م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر 1998م.

المصادر العربية المنشورة :

عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مكتبة الأسرة، القاهرة 2003م.

المراجع:

– محمد صبري السربوني، الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (1811–1849)، ترجمة ناجي رمضان عطية، مراجعة وتقديم أحمد ذكريا الشلق، المركز القومي للترجمة،

القاهرة .

- ناهد السيد على زيان: الجالية البريطانية في مصر 1805-1882م، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، عدد 83، القاهرة 2011م.
- فطين أحمد فريد، مصر والدولة العثمانية من سلاطين بني عثمان إلى باشوات مصر، سلسلة ذاكرة التاريخ، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2003م.
- أحمد ذكريا الشلق وآخرون، محمد علي وعصره، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2000م.
- محمد فؤاد شكري، مصر في مطلع القرن التاسع عشر 1801-1811، مطبعة جامعة القاهرة 1958م.
- عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأعمال الفكرية، سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة 1998م..
- لويس جرجس، يوميات من التاريخ المصري الحديث (1775-1952) الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 120، القاهرة 1998.
- كارلو جيليو، القضية المصرية 1798- 1841م، دراسة ضمن كتاب الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي، ترجمة عماد البغدادي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، عدد 972، القاهرة 2005م.
- السعيد سليمان تأصيل ما ورد في كتاب الجبرتي من الدخيل، دار

المعارف، القاهرة 1992م.

- ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة 1978م.
- عزت أفندي، الحملة الفرنسية في ضوء مخطوط عثماني، دراسة وترجمة جمال سعيد عبد الغني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين عدد 134.
- محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير، تصدير محمد صابر عرب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2010م.
- محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة، 2013م.
- رينيه قطاوي، جورج قطاوي، محمد على وأوربا، ترجمة ألفريد يلوز، تصدير على بركات، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2008م.
- جي فارجيت، محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة محمد رفعت عواد، المركز القومي للترجمة، عدد 2/492، ج2، القاهرة، 2008م
- محمد قاسم، حسين حسني، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، لجنة التأليف والنشر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1929
- إدوارد جوان، مصر في القرن التاسع عشر ترجمة محمد مسعود، الطبعة الأولى، القاهرة، 1921م.

- هنري دودويل، الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة أحمد عبد الخالق بك، على أحمد شكري، تقديم محمد عفيفي، المركز القومي للترجمة، عدد 11، القاهرة 2007م.
- صلاح أحمد هريدي، أوربا من الثورة الفرنسة حتى الحرب العالمية الأولى،دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2007م.
- عمر السكندري،سليم حسن،مراجعة أ.ج سفدج، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مطبعة المعارف، مصر1916م.
- فريد أمجن، التاريخ السياسي للدولة العثمانية منذ قيام الدولة وحتى معاهدة قينارجة الصغرى، بحث ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة صالح سعداوي، استانبول 1999م.
- صلاح أحمد هريدي، الجاليات في مدينة الإسكندرية، في العصر العثماني (1213-923هـ/ 1517-1798م)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة 2004م.
- ناصر أحمد إبراهيم، الفرنسيون في صعيد مصر المواجهة المالية 1798-1801م، دار الكتب والوثائق القومية، سلسلة مصر النهضة عدد 60، القاهرة، 2005م.